

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005

تقرير التنمية الإنسانية العربية الجديد يقول إن النساء يحرزن مكاسب، ولكنهن لم يحققن إمكاناتهن الكاملة في المساهمة في ازدهار الدول العربية وقوتها

التقرير يشيد بالتقدم الجزئي نحو المساواة بين الجنسين، ويدعو إلى تغيير أوسع وأعمق

يقول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في العالم العربي، إن النساء في العالم العربي لم يحققن كامل إمكاناتهن، وما زلن محرومات من المساواة في الفرص. ويحتاج التقرير أن هذا الأمر لا ينحصر في أنه مشكلة للنساء، بل هو عائق أمام التقدم والازدهار للمجتمعات العربية مجملها.

أثنى التقرير على بعض الدول العربية لقيامها بإجراء "تغييرات تقدمية مهمة" في معالجة الجوانب الأساسية للتحيز القائم على النوع الاجتماعي والشائع في المنطقة. ومع ذلك، يشير مؤلفو التقرير إلى مجموعة من العقبات أمام التنمية المنصفة، مثل الإصلاحات الشكلية التي ليس لها إلا أقل الأثر، والصراعات المسلحة، والاحتلالات الأجنبية والإرهاب، والتي تلقي بظلالها على دلائل التقدم التي يمكن أن نلمحها في صفحات التقرير.

حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول الذي صدر عام 2002 موضوع تمكين المرأة بوصفه أحد ثلاث نواقص حيوية تعيق الشعوب العربية في سعيها للعودة إلى الصفوف الأولى من قادة العالم في التجارة والتعلم والثقافة. والآن، وبعد أربع سنوات على صدور ذلك التقرير، أصبحت ضرورة ضمان الفرص المتكافئة للنساء لتحقيق الازدهار، في موضع الصدارة بوصفها شرطاً مسبقاً للتنمية.

يقول السيد كمال درويش، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "إن التنمية الإنسانية تتطلب أكثر من النمو الاقتصادي وحده. ومكافحة الفقر ليس حملة خيرية - بل أنه رسالة لتحقيق التمكين. وهذا يصبح بصفة خاصة فيما يتعلق بالنساء، إذ أن ثلاثة أخماس فقراء العالم الذين يبلغ عددهم مليار شخص، هم من النساء والفتيات. إن المشاركة الكاملة للنساء ونهوضهن بوصفهن مواطنات ومنتجات وأمهات وأخوات، سيكون مصدر قوة للشعوب العربية، وسيسمح للعالم العربي أن يحقق

ازدهارا أكبر، وتأثيرا أعظم ومستويات أعلى من التنمية الإنسانية". ويرعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصدار هذا التقرير .

هذه التقرير هو الأخير ضمن سلسلة مكونة من أربعة تقارير، وينظر في وضع المرأة في المنطقة، مع تركيز خاص على الصحة والتعليم والمشاركة السياسية. ويجري هذا التقرير أيضا تقييما للتقدم الذي حققته النساء، من خلال تحليل رغبة المجتمع العربي بهذا التقدم، وطبيعة العمل الاجتماعي اللازم لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين في الدول العربية.

وتقول السيدة أمة العليم السوسوة، المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إن تقبل شجاعة النساء ونشاطهن في العالم العربي يعني مناصرة حوافز التنمية الإنسانية. لقد تحققت المكتسبات في حقوق المرأة بعد مسيرة شاقة كنتويج لعقود من الانهماك الملترزم من قبل أجيال من المنافحين عن حقوق المرأة وحلفائهم في الحكومات في شتى أنحاء المنطقة".

يؤكد التقرير على أنه بالرغم من أن القانون الدولي يضمن المساواة للمرأة العربية، وعلى الرغم من مواهبها الجلية وإنجازاتها في مجالات مختلفة من النشاط الإنساني، ومساهماتها التي لا تقدر بثمن لأسرتها ومجتمعها، إلا أن العديد من النساء لا يتاح لهن تطوير إمكاناتهن على قدم المساواة مع الرجال. ويؤكد التقرير على أن المرأة تواجه في الحياة العامة عوامل ثقافية وقانونية واجتماعية واقتصادية وسياسية تعيق إمكانية الوصول المتساوي للتعليم والصحة وفرص العمل وحقوق المواطنة والتمثيل. كما أن الأنماط التقليدية لتربية النشئ، وقوانين الأحوال الشخصية التي تتطوي على تمييز تديم اللامساواة والخضوع في المجال الخاص.

وعلى المستوى الثقافي، يؤكد التقرير أن العقبة الأساسية أمام نهوض المرأة تتمثل في سبل التعامل مع تناقضات محددة ما بين متطلبات الاقتصاد المنتج والمعايير الدولية المتفق عليها من ناحية، وبين العادات والتقاليد من ناحية أخرى.

ويؤكد التقرير أن أشد العوامل التي تكبح التنمية للعديد من المواطنين العرب، رجالا ونساء، هي الاحتلالات الأجنبية و "الحرب على الإرهاب". ويقول التقرير "تالت النساء نصيباً مزدوجاً من الانتهاكات الجسيمة تحت وطأة الاحتلالات الأجنبية"، وفي العديد من الحالات استمر انتهاك الحقوق الأساسية والحريات للمواطنين العرب، ابتداء من الحق بالحياة ومرورا بالحقوق المدنية والسياسية وانتهاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه البيئة السلبية—إذ تتزامن مع شبح إرهاب المتطرفين، والذي يشجبه التقرير بأقسى العبارات—تلحق الضرر بأفاق حدوث إحياء شامل في العالم العربي، من خلال عرقلة الإصلاح وإعاقة فرص إيجاد حلول سلمية عادلة للاحتلالات في الأرض العربية وتقييد الحريات والحقوق للعرب. ويحاجج التقرير إن تواصل حالة الطريق المسدود في هذه القضايا، قد يدفع المنطقة أكثر نحو التطرف والاحتجاج العنيف بغياب أي نظام عادل للحكم على المستوى الدولي من شأنه ضمان الأمن والازدهار للجميع.

ويؤكد التقرير أنه وعلى الرغم مما سلف، فقد تحققت بعض الإنجازات؛ فمعظم الدول العربية تعتمد حالياً إلى تعيين امرأة على الأقل في البرلمان ومجلس الوزراء أو في المجالس المحلية، حيث تشارك في تلك المواقع بفاعلية. ولكن التقرير يحذر بأنه من الواجب تجاوز الأمور الشكلية والرمزية في الإصلاح السياسي وعلى جميع المستويات: "إلا أن القرار في العالم العربي لا يزال يتخذ من قبل الرجال على كل المستويات".

عادة ما توصف الحركات الإسلامية في الغرب بأنها، ودون استثناء، قوى سيئة الطوية، ولكنها وفي العديد من الحالات كانت في الواقع في طليعة حركة تمكين المرأة. ويوضح التقرير ذلك بالقول "أن هذه التيارات الوسط قد حققت تطوراً مهماً عبر العقود الخمسة الماضية فيما يتصل بموقفها من بعض القضايا المجتمعية المصيرية، تجاه احترام حقوق الإنسان والحكم الصالح/الديمقراطية".

ووفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية، شهدت معظم التيارات الإسلامية الوسط، نمواً ملحوظاً في القيادة المتنورة ضمن الأجيال الأصغر سناً نسبياً. إضافة إلى ذلك، ثمة مطالبة متنامية من الأوساط الشعبية باتباع نهج ديمقراطي داخلي أوسع. ومع ذلك، فإن تلك التطورات الإيجابية لم تتمكن من تحييد التيارات الأخرى الواقعة خارج التيار العام للمجتمع العربي، والتي يمكن لها أن تسعى لتقييد الحريات والديمقراطية فيما إذا تسنى لها الوصول إلى السلطة، وخصوصاً ما يتعلق بالمرأة.

ثمة أسباب أخرى تدعو للتفاؤل نجدها في نتائج استطلاعات الرأي العام التي تم إجراؤها من أجل التقرير. تكشف تلك الاستطلاعات عن رغبة سائدة لتحقيق مستوى من المساواة بين الجنسين أعلى مما هو موجود حالياً، وبالتأكيد أعلى من المستوى الذي سينجم فيما إذا استمرت العقبات الاجتماعية أمام نهوض المرأة العربية.

يؤكد التقرير أن ثمة تحول جارٍ حالياً في العالم العربي، إذ يتزايد تغلغل قضايا المرأة في الخطاب الثقافي والفكري. ويقول التقرير، "وقد تظاهر الفكر الجديد في وسائط جديدة من مبتكرات زماننا، حيث تحضر شبكات الإنترنت، ومنتديات الحوار الإلكتروني، وقنوات التلفزة وبرامجها المتخصصة، لبناء منظومات في النظر القائم على سلطة الحوار والاقتراح وبناء التصورات. ويمكن ذلك كله من إنتاج خطاب جديد في التحرير يتجه اليوم لاحتلال مجالات لم تكن المرأة تستطيع بلوغها بمساعدة الوسائل المقرونة بأنظمة الكتاب والجريدة".

ومع ذلك، عادة ما يساء فهم الحركة النسائية العربية الحديثة وتوصف بأنها مستوردة من الغرب؛ وفي الواقع، فإن مفهوم المساواة بين الجنسين له جذور عميقة في المنطقة. فقد تأسست أول "جمعية نسائية علمية" في مصر عام 1881، وكان أحد أهدافها الرئيسية زيادة الوعي العام حول حقوق المرأة. كما شهد عقد الأربعينات من القرن العشرين خلال الحقبة الاستعمارية انتشاراً كبيراً للجمعيات النسائية، وكان معظمها مكرساً لقضايا مثل تعدد الزوجات وحق المرأة بالتعليم.

يستنتج تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 أن نهوض المرأة في العالم العربي يتطلب، أولاً، إتاحة فرصة كاملة أمام جميع النساء العربيات للحصول على الخدمات الصحية الأساسية والمعرفة على قدم المساواة مع الرجال. وثانياً، "إتاحة الفرصة كاملة للنساء للمساهمة الفعالة، بقرار شخصي يتخذنه بحرية، في جميع صنوف النشاط البشري، خارج نطاق العائلة، وعلى قدم المساواة مع نظائرهن من الرجال".

وعلى غرار الدعوات التي أصدرتها التقارير السابقة لتحقيق إصلاحات اجتماعية شاملة مستندة إلى الحقوق، يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الأخير بأن نهوض المرأة العربية يستتبع:

- الاحترام الكامل لحقوق المواطنة لجميع النساء العربيات.
- حماية حقوق المرأة في مجال الشؤون الشخصية والعلاقات الأسرية.
- ضمان الاحترام الكامل للحقوق والحريات الشخصية للنساء.

إضافة إلى ذلك، يدعو التقرير إلى تبني التمييز الإيجابي في توسيع مشاركة النساء العربيات في جميع مجالات النشاط الإنساني. وهذا سيسمح بإزالة هياكل التمييز المستمرة منذ قرون ضد المرأة.

يؤكد التقرير أن نهوض المرأة يتطلب قيام حركة واسعة وفعالة ضمن المجتمع المدني العربي تهدف إلى تحقيق التنمية الإنسانية للجميع. ويؤكد التقرير أن مثل هذه الحركة ستكون الوسيلة التي ستنجح للنساء العربيات النهضة لأنفسهن وللرجال الذين يدعمونهن. ويجب أن تتكون هذه الحركة من مستويين؛ الأول هو المستوى الوطني وينبغي أن يتضمن جميع فئات المجتمع في كل بلد، والثاني هو المستوى الإقليمي وسيستند إلى النشاط الشبكي العابر للحدود من أجل التنسيق ولدعم الجهود الإقليمية لنهوض المرأة.

* * *

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

الآنسة سوسن غوشة، مسؤولة اتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5390 (212) 1 + أو هاتف محمول رقم 0671-213 (917) 1 + ؛ بريد إلكتروني: sausan.ghosheh@undp.org

السيد بنجامين كرافت، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5344 (212) 1 + أو 906-5382 (212) 1 + ؛ بريد إلكتروني: benjamin.craft@undp.org

السيد جون فابر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف وباريس

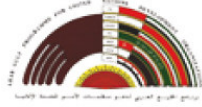
هاتف: 41 22 917 8542 + أو هاتف محمول رقم: 41 79 437 0776 +

السيدة تشاندريكا ديشباندي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لندن

هاتف: 44 20 7396 5338 + أو هاتف محمول رقم: 44 7957 460 246 +

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشبكة المعنية بالتنمية للأمم المتحدة. نحن نتواجد فعلياً في 166 قطراً، ونعمل كشركاء محظون بثقة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل مساعدتهم في إيجاد الحلول بأنفسهم لتحديات التنمية العالمية والوطنية. يمكنكم الحصول على وفرة من المعلومات على موقعنا: www.undp.org



تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005

على الرغم من وجود بعض رواسب التحيز، النساء في البلدان العربية أقرب الآن إلى المساواة القانونية

تقرير التنمية الإنسانية العربية يقول إن التشريعات الخاصة بالأسرة والعمل

تشهد تقدماً، ولكن قوانين أخرى ما زالت تتطوي على تمييز

يقول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في العالم العربي، إن البلدان العربية حققت تقدماً مشهوداً نحو المساواة بين الجنسين ضمن القوانين، وإن الرأي العام العربي يدعم بقوة الحقوق المتساوية للمرأة، ولكن العديد من التشريعات الوطنية في البلدان العربية ما زالت تتطوي على تمييز.

ويقول التقرير أن "عملية وضع القانون وتطبيقه وتفسيره في العالم العربي تحكمها الثقافة الذكورية في المقام الأول".

بتفنين وضع متساو للمرأة فإن التقرير يحتاج بأن قادة المنطقة سيتمكنون من تعزيز المجتمع العربي مما يتيح لدول المنطقة الوصول إلى مستويات أعلى من التنمية الإنسانية. كما يؤكد التقرير أن حقوق المرأة جزء أساسي من حقوق الإنسان.

ويؤكد التقرير على أن "مجرد المطالبة بالنص على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في التشريعات العربية لا يكفي للأخذ به مأخذاً فعلياً في وجود ثقافة قانونية أو وعي قانوني لدى القانونيين العرب يعارض صراحة أو ضمناً مبدأ المساواة". ووفقاً لمؤلفي التقرير فإن الوعي بالمساواة بين الجنسين ضمن المشرعين والقضاة والمحامين—بل ضمن المجتمع الواسع—هو شرط لازم لتحقيق حقوق قانونية متساوية للنساء.

يوضح تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 بجلاء أن الأساس الأوسع للقضاء على التحيز القائم على النوع الاجتماعي يكمن في دساتير معظم الدول العربية، إذ تؤكد على مبدأ المساواة بصفة عامة، ومبدأ المساواة بين الرجال والنساء بصفة خاصة مع احترام الاختلافات بين الجنسين.

ويحتاج التقرير أنه في البعض من مجالات القانون، مال المشرعون بشدة، للأسف، نحو مبدأ الاختلافات على أساس النوع الاجتماعي، إلى درجة أدت بهم إلى إضفاء الشرعية على التمييز على أساس النوع الاجتماعي. ويقول التقرير، "بديهي أن احترام الاختلاف شيء محمود، في حين أن التشريع للتمييز شيء مردود يتنافى مع روح وقيم العصر".

قوانين العمل

ويقول التقرير إن قوانين العمل في البلدان العربية أظهرت علامات على التقدم أيضا، إذ أصبحت العديد من البلدان تضمن للمرأة الحق بالحصول على إجازة أمومة، وحظرت فصل المرأة العاملة من العمل أو الاستغناء عن خدماتها أثناء إجازة الأمومة أو الحمل، كما أصبحت الدولة تضمن للمرأة العاملة حق الحصول على إجازة لرعاية الأطفال، وتحديد أوقات لإرضاع الأطفال. وينص قانون العمل الأردني على حق العمال من الرجال والنساء بالحصول على إجازة طويلة لمصاحبة الزوج أو الزوجة في حال انتقال أحدهما للعمل في مكان عمل جديد في محافظة أخرى أو خارج البلاد.

ولكن القوانين في العديد من البلدان العربية ما زالت تعاقب المرأة التي تترك بيتها للذهاب للعمل دون إذن الزوج. ويوضح التقرير أن قانون العمل الليبي يحظر على النساء العمل في أعمال لا تتناسب مع "طبيعتهن"، كما توجد في السعودية قيود شديدة على حق المرأة في العمل: "فئمة مرسوم ملكي صادر سنة 1985 يحظر على المرأة العمل في شتى المجالات عدا تعليم الإناث والتدريب، كما يحظر عليها الاختلاط بالرجال في مكان العمل".

وتنص القوانين في بعض البلدان صراحة على دفع أجر متساو للرجال والنساء عن أداء العمل نفسه (كما هو الحال، على سبيل المثال، في العراق والكويت وليبيا وسورية)، في حين لا توجد أي مواد قانونية في هذا الخصوص في بلدان أخرى (البحرين)، كما تنص القوانين في بلدان أخرى على المساواة في الأجر في قطاع الخدمة المدنية فقط (قطر والسعودية). وتمنع بعض البلدان العربية النساء من العمل أثناء الليل. هذه التقييدات تحجب عن النساء، بصورة غير عادلة، فرص المشاركة في شتى النشاطات خارج الأسرة مساواة بالرجل، كما يؤكد التقرير.

الاحياز النوعي في قانون الأحوال الشخصية

إن القدر الأكبر من التمييز موجود في قوانين الأحوال الشخصية، التي يؤكد التقرير إنها "تعتبر شاهدا على التمييز القانوني بسبب الجنس". وفي العديد من الحالات، تنص قوانين الأحوال الشخصية على وجوب طاعة الزوجة لزوجها، وتمنح الزوج فقط القدرة على التطليق، كما تمنح الرجل الحق بإعادة الزوجة إجباريا في حالة تراجعها عن الطلاق.

تظل قوانين الأحوال الشخصية في معظم البلدان العربية، في واقع الأمر، متحيزة بشدة ضد النساء. فعلى سبيل المثال، لا توجد أي قيود على تعدد الزوجات في الكويت، ما عدا مادة تنص على أنه "لا يجوز أن يتزوج الرجل بخامسة قبل أن ينحل زواجه بإحدى زوجاته الأربع وتنقضي عدتها". ويعرّف القانون الكويتي الطلاق بأنه حل عقد الزواج الشرعي من قبل الزوج أو شخص موكل منه بوساطة النطق بالعبارة المحددة للطلاق.

يشيد التقرير بالخطوات التي اتخذتها بعض البلدان لتحديث قوانين الأسرة فيها. فقد أصبح يتوجب على الزوج في بعض البلدان، مثل تونس والمغرب، إبلاغ زوجته الأولى رسميا إذا كان ينوي الاقتران بزوجة ثانية، وإظهار القدرة على معاملة الزوجات معاملة متساوية. ويقول التقرير إن المشرعين أضافوا إلى القانون أيضا حق الزوجة بطلب الطلاق استنادا إلى الأضرار الشخصية فيما إذا اقترن الزوج بزوجة أخرى، إضافة إلى حقها بالطلاق الإجمالي (الخلع)، وهذا بالتالي خلق التوازن في حق الزوجين بإنهاء العلاقة الزوجية.

ويشير التقرير إلى أن قوانين الأحوال الشخصية في المنطقة المغاربية (الجزائر، والمغرب، وتونس) تتميز بأنها "أكثر تقدمية وأقل تمييزا" مقارنة مع القوانين في سائر العالم العربي. فقد حققت البلدان المغاربية، وخصوصا تونس، خطوات واسعة للأمام نحو "رفع الظلم عن المرأة في علاقات الأحوال الشخصية دون المساس بأي من أصول الشريعة".

القوانين الجنائية والسياسية

تميل القوانين الجنائية العربية وقوانين الإجراءات الجنائية إلى معاملة المرأة كرمز للشرف والفضيلة، وككائن بحاجة للحماية بسبب وظيفتها الإنجابية، أو كجزء من البنية الأسرية التي تحتاج للحماية من الهجر والإهمال. ويقول التقرير إنه عندما تحدث خروقات للقانون، عادة ما يستخدم القضاء في المحاكم الجنائية العربية سلطتهم على الاختيار من أجل فرض أحكام يتجلى فيها التحيز على أساس النوع الاجتماعي، إذ يفرضون على المدعى عليهم من النساء عقوبات أشد، أو يفرضون أحكاماً مخففة في الحالات التي يدان فيها رجال بارتكاب جرائم ضد النساء.

يقول التقرير إن التشريعات الوطنية في جميع البلدان العربية التي عقدت انتخابات، ما عدا السعودية، تحتوي على مواد تضمن الحقوق السياسية للمرأة وتتص على مبدأ المساواة بين الجنسين في ممارسة الحق بالمشاركة بالعملية الانتخابية والترشح للانتخابات. ويحاجج التقرير أنه "وعلى الرغم مما هو واضح من أن نصوص الدستور والتشريعات تكفل للمرأة في الغالب الحق في المشاركة السياسية، إلا أن حجم هذه المشاركة في الواقع مازال ضئيلاً". ويدعو التقرير الدول العربية أن تقتدي بمثال المغرب العربي، حيث تبنت معظم الدول نظاماً يخصص حصصاً مقررته للمرأة لضمان التمثيل المؤثر للمرأة في البرلمانات.

ضمانات الاتفاقيات ضد التمييز

يؤكد التقرير أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) توفر معايير دولية لإنهاء جوانب التحيز على أساس النوع الاجتماعي؛ وقد صادقت على الاتفاقية 17 دولة عربية من مجموع 21 دولة، ولكن مع إضافة العديد من الشروط والتحفظات إلى الاتفاقية، ومعظمها مرتبط بالتعارض ما بين القوانين الوطنية أو أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا الأمر يؤدي إلى تجريد الاتفاقية من معناها. ويطالب التقرير الدول العربية أن "تبادر الدول العربية إلى مراجعة تحفظاتها". ويشير التقرير إلى أنه "تمة ظاهرة إيجابية جديرة بالتشجيع تتمثل في مراجعات تجري حالياً داخل عدد من الدول العربية، بحفز من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، لإعادة النظر في موقف الدولة من التحفظات بما يتلائم مع التطورات التشريعية داخل كل دولة".

بصفة عامة، لا يعلم الجمهور العربي بوجود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا يدرك مضامينها على المساواة بموجب القانون. ولكن المواطنين المطلعين على الاتفاقية يؤيدون بشدة تطبيقها في جميع أرجاء العالم العربي، وتصل نسبة المؤيدين وفقاً لنتائج استطلاعات الرأي العام التي أجريت لأغراض هذا التقرير إلى 60 بالمائة من المصريين، وما يزيد عن 70 بالمائة من اللبنانيين. كما أن الاستطلاعات الأخرى حول مواضيع مثل حق المرأة بالمطالبة بالطلاق، وحق المرأة بتقلد مناصب في السلطة، والحقوق الأخرى لتقرير المصير والتكافؤ، تؤكد بقوة الاعتقاد بين الجمهور العربي بأن المرأة تستحق معاملة متساوية في الهيئات القانونية في وطنها.

* * *

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

الآنسة سوسن غوشة، مسؤولة اتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5390 (212) 1 + أو هاتف محمول رقم 0671-213 (917) 1 + ؛ بريد إلكتروني: sausan.ghosheh@undp.org

السيد بنجامين كرافت، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5344 (212) 1 + أو 906-5382 (212) 1 + ؛ بريد إلكتروني: benjamin.craft@undp.org

السيد جون فاير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف وباريس

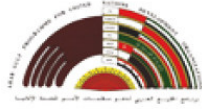
هاتف: + 41 22 917 8542 أو هاتف محمول رقم: + 41 79 437 0776

السيدة تشاندريكا ديشباندي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لندن

هاتف: + 44 20 7396 5338 أو هاتف محمول رقم: + 44 7957 460 246

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشبكة المعنية بالتنمية للأمم المتحدة. نحن نتواجد فعلياً في 166 قطراً، ونعمل كشركاء يمحطون بثقة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل مساعدتهم في إيجاد الحلول بأنفسهم لتحديات التنمية العالمية والوطنية. يمكنكم الحصول على وفرة من المعلومات على موقعنا: www.undp.org



تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005

النساء في البلدان العربية يناضلن للتغلب على الفجوة المعرفية الناجمة عن التحيز

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 يقول إن أداء البنات أفضل من أداء الأولاد متى

أتيحت لهن الفرص

يقول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في العالم العربي، إنه لا يمكن للنساء في البلدان العربية تحقيق وضع متساوٍ دون القضاء على القصور المعرفي الكبير الناتج عن التفاوت الشديد بين الجنسين في إمكانية الوصول إلى التعليم وفي نوعيته.

ويؤكد التقرير على أنه "على الرغم من التوسع الضخم في تعليم البنات في العقود الخمسة الأخيرة في البلدان العربية، إلا أن النساء العربيات ما زلن يعانين إعداداً أوفر لمشاركة فعالة ومثمرة في الحياة العامة من خلال اكتساب المعرفة عن طريق التعليم".

يشير التقرير إلى أنه، ورغم مؤشرات التقدم، مثل ازدياد معدلات الالتحاق بالمدارس، وتحسن نتائج الامتحانات للبنات، إلا أن العالم العربي يبقى ضمن أقل الفئات عالمياً فيما يتعلق بتعليم النساء، وخصوصاً في المستويات العليا للتعليم.

ويشير التقرير أن هذا العجز في التعليم يعتبر عاملاً يمنع المرأة من تقدير قدرتها الكاملة مما يؤثر سلباً على المجتمع ككل.

ويقول التقرير نحو نهوض المرأة في الوطن العربي أن التقدم في مجال التعليم سيحفز من تغييرات شاملة في المنطقة. "إن إطلاق طاقات المعرفة والإبداع للبنات والنساء العرب، من خلال بيئة أسرية ومجتمعية تثيب التميز، بصرف النظر عن الاجتماعي، تعد فاتحة لا غنى عنها لمسيرة الازدهار الإنساني في الوطن العربي".

ويشير التقرير إلى أن أقل من 80 بالمئة من البنات يلتحقن بالمدارس الثانوية في جميع البلدان العربية ما عدا أربعة منها، كما أن مشاركة النساء في التعليم الجامعي لا تتقدم سوى على جنوب وغرب آسيا، ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وكذلك عادة ما تتركز التخصصات الدراسية للنساء اللاتي يلتحقن بالتعليم الجامعي في الدول العربية في مجالات الآداب

والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وهي حقول لا تقود عادة إلى فرص مهمة في سوق العمل. وتصل نسبة النساء غير الملمات بالقراءة والكتابة إلى النصف، بينما تبلغ النسبة الثلث بين الرجال.

يشير التقرير، الذي يصدر تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى وجود اختلافات كبيرة بين البلدان العربية في توفير فرص المعرفة للنساء. إن معدل التحاق البنات بالمدارس في عدة دول عربية منتجة للنفط وفي الأردن ولبنان وفلسطين وتونس، هو في الحقيقة أعلى من معدل التحاق الأولاد، في حين أن أعلى معدل نسبي للحرمان من التعليم موجود في البلدان العربية الأقل نمواً، مثل جيبوتي واليمن، وفي البلدان الأكبر من ناحية التعداد السكاني، مثل مصر والمغرب والسودان.

ومع ذلك، يشيد التقرير بمؤشرات تدل على التقدم في تعليم النساء في العالم العربي. إذ تظهر البيانات أن المساواة بين الجنسين في التعليم العالي قد تحققت في اثني عشر بلد عربي (الجزائر، البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، فلسطين، عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، وتونس). أما التحاق البنات في التعليم الابتدائي فيبلغ 90 بالمائة على الأقل من التحاق الأولاد في جميع الدول العربية ما عدا جزر القمر، والمغرب، واليمن. وقد أثمرت جهود الحكومات لتجسير الفجوة بين الجنسين في التعليم: ففي فلسطين على سبيل المثال، ارتفع معدل البنات الملتحقات بدورات تدريبية في المهارات التطبيقية من 38,9 بالمائة عام 1995 إلى 45,1 بالمائة عام 1999، وذلك عندما تم افتتاح المزيد من الصفوف بقرب المناطق السكنية. وإن دلائل التقدم هذه تشير إلى القوة الضخمة الكامنة في الوطن العربي والتي تعتبر مصدراً لم يطرق بعد من مصادر الحرية الشاملة في كل مجالات المجتمع، كما يشير التقرير.

مع ذلك، ما زالت هناك جوانب نقص عميقة، وتبدأ جوانب النقص هذه في المرحلة المبكرة من تطور الأطفال، أو لاداً وبنات: فوفقاً لبيانات منظمة اليونسكو، يتلقى الطفل العربي بالمعدل 0,4 سنة من التعليم قبل المدرسي، مقارنة مع 1,6 سنة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و 1,8 سنة في وسط أوروبا وشرقها، و 2,2 سنة في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا. ويقول التقرير إنه " وبشكل عام، ما زالت أغلب دول المنطقة لا تعطي الأولوية اللازمة لهذه المرحلة التعليمية، ويتم الاعتماد بشكل كبير على دور المؤسسات الخاصة التي تهدف في الأساس للربح، أو أن هذه المهمة تلقى على عاتق المؤسسات النسوية. ويشير ذلك إلى الاعتقاد بأن دعم الطفولة هو، في المقام الأول، همّ نسوي وليس شأنًا عامًا".

يشير التقرير إلى أن مواد التعليم ذاتها في العديد من المستويات التعليمية مليئة بالتحيز القائم على النوع الاجتماعي. فالصور والرسومات في المناهج تحصر المرأة بصفة ثابتة بأدوار الأم، وربة البيت، والعاملة المنزلية. ويكشف التقرير عن أن معظم النصوص الثابتة في المدارس العربية، تضع المرأة في سياق محدد، وعادة ما يكون سياقاً منزلياً. كما أن الرسومات التي تستخدم في المناهج تظهر هذا التحيز بصفة حية، فنادرًا ما تعرض الكتب المدرسية التي تضعها وزارات التعليم الإناث وهن يقرأن كتاباً أو جالسات في المكتبة؛ فالمكان الوحيد الذي يناسب المرأة في تلك الكتب المدرسية هو المطبخ أو الحقل.

ولكن حينما نتاح الفرصة للنساء العربيات للحصول على التعليم، فإنهن يظهرن جدارة كبيرة: إذ يقول التقرير أنه "تتدنى نسبة التسرب للبنات عن البنين في جميع الدول التي توافرت عنها بيانات باستثناء الإمارات... كما تقل نسبة إعادة الصفوف للبنات مقارنة مع الطلبة الذكور في جميع دول المنطقة التي توافرت عنها بيانات باستثناء السودان".

بل أن التقرير يواصل القول بأنه "يتعدى نصيب البنات من المتفوقين، إجمالاً، النصف في جميع البلدان العربية التي توافرت بياناتها. وحيث يقل نصيب البنات في المتوسط عن نصف الملتحقين بالتعليم، يتأكد تفوقهن في الإنجاز الدراسي. ويلاحظ

أيضاً تفوق البنات تحت تشكيلة واسعة من الظروف، في بلدان اليسر والعسر، وحتى تحت احتلال بالغ الفظاظة، مما يشدد على الطبيعة الأصيلة، اللاظرفية، للظاهرة".

ويشير التقرير إشارة خاصة إلى ميدان علم الفلك بوصفه أحد المجالات التي حققت فيها المرأة العربية تميزاً خاصاً: "أثارت علوم الفلك والفضاء اهتمام عالمات من بلدان المشرق والمغرب العربيين، من اختصاصات مختلفة تمتد ما بين الفيزياء والرياضيات والجيولوجيا والجغرافيا، وارتقت أربعة منهن الطريق الصعب لعلم الفلك الحديث، الذي نشأ عن تزاوج علوم الفلك والفيزياء". ومثل معظم النساء العربيات البارزات في العلوم، فإن ثلاثاً من تلك النساء العالمات المتألفات، وهن مها عاشور-عبدالله، وشادية رفاعي حبال وليلى عبد الحق بلكورة، تخرجن من الجامعات العربية قبل حصولهن على درجات علمية متقدمة وقيامهن بإجراء أبحاث في جامعات دولية شهيرة في الخارج.

على ضوء هذه الإنجازات، تزداد الحاجة إلى اجتناب التحيز العميق والمتواصل القائم على النوع الاجتماعي في التعليم في البلدان العربية، ولهذا يدعو التقرير إلى القيام بعمل حاسم: "لذلك وجب كشف التمييز مهما كانت ذرائعه، وإزالته والمعاقبة عليه".

ويقول التقرير بأنه "في المنظور الإيجابي، تتبدى المكاسب الهائلة التي يمكن أن تتأتى للمجتمع من المساواة بين الإناث والذكور في فرص اكتساب المعرفة، وتوظيفها في ترقية المجتمع العربي من خلال جميع صنوف النشاط البشري".

* * *

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

الآنسة سوسن غوشة، مسؤولة اتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5390 (212) 1 + أو هاتف محمول رقم 0671-213 (917) 1 + ؛ بريد إلكتروني: sausan.ghosheh@undp.org

السيد بنجامين كرافت، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5344 (212) 1 + أو 906-5382 (212) 1 + ؛ بريد إلكتروني: benjamin.craft@undp.org

السيد جون فاير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف وباريس

هاتف: 41 22 917 8542 + أو هاتف محمول رقم: 41 79 437 0776 +

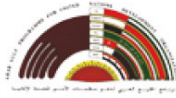
السيدة تشاندريكا ديشباندي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لندن

هاتف: 44 20 7396 5338 + أو هاتف محمول رقم: 44 7957 460 246 +

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشبكة المعنية بالتنمية للأمم المتحدة. نحن نتواجد فعلياً في 166 قطراً، ونعمل كشركاء بحظون بثقة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من

أحل مساعدتهم في إيجاد الحلول بأنفسهم لتحديات التنمية العالمية والوطنية. يمكنكم الحصول على وفرة من المعلومات على موقعنا: www.undp.org



تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005

سلسلة تقارير "التنمية الإنسانية العربية" (2002 - 2005)

نظرة عامة

يختتم هذا التقرير، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، الحلقة الأولى من "تقرير التنمية الإنسانية العربية" التي تضم أربعة إصدارات والتي بدأت إصداراتها عام 2002. ولذلك فمن المناسب إلقاء نظرة على خلفية أهداف ومتغيرات ومنهجية ونتائج هذه الحلقة.

أولاً: نشأة التقرير، الرعاية المؤسسية والإعداد، والمفهوم بدأ التفكير في المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامح الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد تقرير "التنمية الإنسانية العربية" مع بدايات القرن الحادي والعشرين، والألفية الثالثة. حيث تثير مثل هذه الحقب التاريخية شهية المهومين بقضايا نهضة الأمة للتفكر في أحوالها وتدبر موضعها من التقدم البشري. وقد تزامن مع هذا الاهتمام وصول امرأة عربية، اجتمعت لها خصال الكفاءة وعلو الهمة، لقيادة المكتب الإقليمي للدول العربية، وتكوينها لمجلس استشاري للمكتب من شخصيات ذات باع في العمل التنموي والعام في البلدان العربية، ما ساعد على تبلور الفكرة وأعطى دفعة قوية للعمل على المشروع.

وجدير بالذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمتع بميزتين توهلانه لرعاية مثل هذا المشروع. من ناحية، يتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 1990 مفهوماً متطوراً للتنمية يتعدى المناظير الاقتصادية البحتة مثل تلك التي تتبناها مؤسسات بريتون وودز. على حين يقوم مفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التركيز على دور البشر في التنمية وعلى كون الرفاه الإنساني (أو العيش الكريم : جسداً ونفساً)، هو الغاية الأسمى للتنمية. ومن جانب آخر فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المنظمات الدولية القليلة التي تفرد قسماً خاصاً للبلدان العربية في خريطتها التنظيمية (بينما لا تظهر المنطقة العربية مباشرة في التقسيم الإقليمي للعالم المتبع في منظمات دولية أخرى، فيتبنى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مثلاً منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التي تضم بلداناً عربية وغير عربية بينما لا تضم بعض بلدان تنتمي لجامعة الدول العربية).

وقد شارك في رعاية التقرير، منذ بدايته، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا، بدأ صدور التقرير تحت رعاية أهم منظمين تعينان بالتنمية في البلدان العربية على الصعيد العربي والدولي، وهما الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامح الأمم المتحدة الإنمائي. وقد لحق بهاتين المؤسستين في رعاية التقرير ابتداء من التقرير الثالث، 2004، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة، فاتسع بذلك نطاق الرعاية المؤسسية العربية للتقرير. ويقوم على إعداد التقرير فريق ضخم يناهز المائة باحث ومفكر، مستقل تنظيمياً عن المؤسسات الراعية، في مهام متباينة بين معد بحث، وعضو في فريق مركزي لصياغة التقرير، وعضو في مجلس استشاري، وقارئ مخصص للصياغة قبل النهائية للتقرير¹. ويتميز الفريق فوق ذلك بتعددي التخصصات وشدة التنوع (من جميع البلدان العربية تقريباً، ومن مختلف الفروع العلمية والأجيال والمشارب الفكرية) والتجدد حسب موضوع التقرير.

تبنى التقرير مفهوماً شاملاً ومتكاملاً للتنمية أسماه "التنمية الإنسانية" نأياً عن المفاهيم المعتادة للتنمية، حتى "التنمية البشرية" في مصطلح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ناهيك عن "التنمية الاقتصادية". ويقضي الأمر

¹ يشارك بعض من المتخصصين غير العرب أيضاً في القراءة النقدية للصياغة قبل النهائية.

الإشارة، بإيجاز، إلى أن مفهوم "التنمية الإنسانية" الذي يتبناه التقرير يقوم على أن للبشر، لمجرد كونهم بشرا، حق أصيل في العيش الكريم، جسدا ونفسا. من هذه النظرة المتكاملة للكائن البشري، ومن سمو الإنسانية، على المادة، وعلى الاقتصاد، انطلق التقرير. ويترتب على هذا المنطلق أن مفهوم الرفاه الإنساني في فلسفة التنمية الإنسانية يتعدى العيش المادي الكريم، ناهيك عن المقاييس الاقتصادية الضيقة، إلى آفاق إنسانية أرحب مثل اكتساب المعرفة مدى الحياة والتمتع بالحرية والعدل والكرامة الإنسانية والجمال. وينسحب من هذا المنطلق أيضا إقصاء جميع أشكال التمييز ضد البشر حسب النوع أو الأصل أو المعتقد.

ثانيا: نتائج التقارير الثلاثة الأولى

التقرير الأول، 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة
تتلخص الاستخلاصات الرئيسية للتقرير الأول في أنه: "رغم الإنجازات التي حققتها البلدان العربية على أكثر من صعيد في مضمار التنمية البشرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تبقى السمة الغالبة على مشهد الواقع العربي الراهن هي تغلغل نواقص محددة في البنية المجتمعية العربية تعوق بناء التنمية الإنسانية"، أجملها التقرير في نواقص ثلاثة، في الحرية وتمكين المرأة والمعرفة. حتى أن أخذ هذه النواقص في الاعتبار، كما في تركيب مؤشر التنمية الإنسانية المستحدث في التقرير، يقلل من مكانة البلدان العربية على مقياس التنمية البشرية التقليدي، ويؤكد أن تحدي بناء التنمية الإنسانية مازال عظيماً في أنحاء الوطن العربي.

وهكذا، في المنظور الإيجابي، يعنى بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي أن تتوفر البلدان العربية على تجاوز النواقص الراهنة، بل تحويلها إلى نقيضها، أي ميزات ينعم بها المواطنون العرب، دون تفرقة، وتزهو بها البلدان العربية على باقي العالم.
على وجه التحديد يخلص التقرير إلى ضرورة أن تتوفر البلدان العربية على إعادة تأسيس المجتمعات العربية على:

1. الاحترام الفاعل للحقوق والحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية.
 2. تمكين المرأة العربية، عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك الممكنة من بناء القدرات البشرية، للبنات والنساء على قدم المساواة مع "شقائقهن" من الذكور.
 3. تكريس اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعالية، في بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة في جميع صنوف النشاط المجتمعي، وصولاً إلى تعظيم الرفاه الإنساني في المنطقة.
- هذا هو صلب التجاوز اللازم لتخطي أزمة التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، ولكنه ليس منتهى الأمل. فاستكمالاً لتجاوز نواقص الوضع العربي الراهن، يمكن الإشارة أيضاً إلى ضرورة بناء القدرات الإنتاجية العربية في مواجهة الطبيعة الربعية للاقتصادات، والمجتمعات، العربية. واستكمالاً لإصلاح البناء المؤسسي العربي، خدمة للتنمية الإنسانية، يتعين، إضافة لإصلاح نسق الحكم على الصعيدين القطري والقومي، على أساس متين من الحريات، تمثين التعاون العربي، وتعظيم الاستفادة من العولمة، وتوقي مخاطرها المحتملة".

وقد تبلور تصميم سلسلة تقرير "التنمية الإنسانية في البلدان العربية" على أن يكون العدد الأول، الذي صدر في يوليو/تموز 2002، شاملاً لجميع أبعاد التنمية الإنسانية، وفق التعريف الذي تبناه التقرير، مما حال دون معالجة متعمقة لجميع هذه الأبعاد. غير أن النجاح الذي لاقاه التقرير الأول حفز المؤسسات الراعية للتقرير وفريق العمل على إعداد إصدارات تالية تتناول بالتدقيق والفحص المعمق قضايا بعينها تعد ذات أهمية جوهرية للتنمية الإنسانية في البلدان العربية، وكان طبيعياً أن تخصص الإصدارات الثلاثة التالية لدراسة معمقة لكل من النواقص الثلاثة التي تعرف عليها التقرير الأول بهدف التوصل إلى رؤية استراتيجية للتغلب على وجه النقص هذا في سياق مشروع للنهضة الإنسانية في الوطن العربي.
وبدأ هذا التقليد بالعدد الثاني من السلسلة والذي خصص لموضوع المعرفة.

التقرير الثاني، 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة

استن تقرير "التنمية الإنسانية العربية"، ابتداء من الإصدار هذه، الثانية، تضمين التقارير - بعد الأول - قسماً افتتاحياً يستهدف تقييم التطورات المؤثرة على مسيرة التنمية الإنسانية في الوطن العربي وفق المفهوم المتبنى، سواء على الصعيد الخارجي (الإقليمي والعالمي) أو الداخلي (في الأقطار العربية) في الفترة منذ البدء في إعداد التقرير السابق في السلسلة، وحتى الانتهاء من صياغات التقرير الحالي.

يفضي القسم الأول من التقرير إلى أن تحدي التنمية الإنسانية في البلدان العربية الذي وضعه تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول على جدول أعمال الأمة، مكتفاً في تجاوز النواقص الثلاثة في: المعرفة والحرية وتمكين النساء، مازال جد خطير، وربما ازداد خطورة، خاصة في مضمار الحريات، بسبب تطورات عالمية وإقليمية ومحلية غير مواتية للتنمية الإنسانية في الوطن العربي.

ويواصل القسم الثاني من التقرير رحلة سلسلة "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، للمساهمة في بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، عبر دراسة متأنية لأحد النواقص الثلاثة: المعرفة، تتوخى التوصل لرؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية.

يبدأ التقرير من أن القدرة على اكتساب المعرفة، نشرا وإنتاجا، أضحت هي المحدد الرئيس للتقدم في الحقبة الراهنة من تطور البشرية. وينتهي التقرير إلى أن نشر المعرفة محدود وإنتاجها ضعيف في البلدان العربية.

ولكن المعلومات المقدمة في التقرير تدل على وجود رأس مال بشري عربي مهم، ويمكنه في ظروف مجتمعية مغايرة أن يكون بنية أساسية قوية لقيام نهضة معرفية. ولكن يترتب على غياب الدعم المؤسسي للبحث العلمي وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه، هجرة العقول العربية إلى دول غربية تقدر العلم وتفتح أمامهم فرص التميز والنبوغ.

كما أن المجتمع المعرفي العربي ضعيف البنية ومفككها بسبب غياب سياسات رشيدة تضمن تأصيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتحرر المجتمعات العربية من التبعية لمصادر المعرفة الحديثة الغربية. ويعتبر التقرير من شروط النهضة المعرفية في البلدان العربية، التخلص من فكرة إمكان استيراد نتائج العلم دون الاستثمار في البحث العلمي الأساسي والبحث النظري، ودون خلق التقاليد العلمية الوطنية.

ويخلص تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثاني إلى أن جوهر الثقافة العربية يمكن أن يحمل إقامة مجتمع المعرفة في الألفية الثالثة، كما حمله باقتدار في نهايات الألفية الأولى وبدايات الألفية الثانية، وإن كان الأمر يدعو إلى بعض إصلاح في مقومات هذه الثقافة بشكلها الراهن.

ولكن، على خلاف ما تم التوصل إليه في حالة الثقافة العربية، يظهر تحليل التقرير أن سمات في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية تقف عائقا أمام اكتساب المعرفة في الوطن العربي وأن هذه السمات تطلب إصلاحا أبعد مدى من ذلك الموصوف للثقافة العربية، إن كان لمجتمع المعرفة لبلدان العربية أن يقوم عفا في الوطن العربي.

وتتصاعد جرعة تعويق أحد السياقات المجتمعية لاكتساب المعرفة بالمقارنة بما سبقه في تحليل أثر السياق المجتمعي على اكتساب المعرفة، فالمعوقات السياسية لاكتساب المعرفة تبدو من تحليل التقرير أشد وطأة من معوقات البنية الاجتماعية والاقتصادية. فالحرية بحاجة إلى تدعيم جوهري ولأن يقام الحكم الصالح الضامن لاطراد توسعها وترقيتها. والتعاون العربي بحاجة لأن يقال من عثرته الراهنة، بل لأن يقوى ويتردد نماءه، والعرب بحاجة لبلورة موقف إيجابي ولكن رصين من العولمة، خدمة لبناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

وبناء على كل ذلك، ينتهي تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثاني، 2003، إلى رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تنتظم حول أركان خمسة.

- 1- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.
- 2- النشر الكامل للتعليم راقى النوعية مع إيلاء عناية خاصة إلى طرفي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة، شاملا إيلاء أولوية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، تعميم التعليم الأساسي للجميع، مع إطالة أمده عشرة صفوف على الأقل، استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة، ترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم، وإيلاء عناية خاصة للنهوض بالتعليم العالي.
- 3- توطين العلم وتعميم البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية واللاحق بعصر المعلومات.
- 4- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة وتوظيفها بكفاءة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.
- 5- تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل، منفتح، ومستنير، يقوم على

- العودة إلى صحيح الدين وتخليصه من التوظيف السياسي، وحفز الاجتهاد وتكريمه.
- النهوض باللغة العربية.
- استحضار إضاءات التراث المعرفي العربي في تشكيل النموذج المعرفي العربي.
- إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة، ودعمه، والاحتفاء به.
- الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى من خلال
 - حفز التعريب والترجمة إلى اللغات الأخرى،
 - الاعتراف الذكي من الدوائر الحضرية غير العربية،
 - تعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية، ما يتطلب العمل على إصلاح النظام العالمي، عبر تمثيين التعاون العربي.

- مغزى مضمون تقرير "التممية الإنسانية العربية" لصنع السياسات في البلدان العربية
- 1- أضحت أزمة التتمية في الوطن العربي من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب، حتى أن أي إصلاح حق لأحد النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة، يستلزم أن يمتد جهد الإصلاح إلى جنبات المجتمعات العربية كافة. فكما يظهر جليا من الرؤية الاستراتيجية المقدمة لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، فإن الإصلاح المجتمعي المطلوب يمتد إلى الثقافة السائدة والبنى الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وقبل كل شيء إلى السياق السياسي على الأوسع القطرية والإقليمية والعالمية. بعبارة أخرى، لم يعد الإصلاح الجزئي كافيا مهما تعددت مجالاته، بل لم يعد ممكنا من الأساس. ومن ثم فإن الإصلاح المجتمعي الشامل في البلدان العربية لم يعد يحتمل الإبطاء أو التباطؤ حرصا على مصالح راهنة أيا كانت، فالبدل وخيم العاقبة بحيث لن يبقى ولا يذر.
 - 2- أن القيد السياسي على التتمية الإنسانية في البلدان العربية هو الأشد وطأة والأبعد إعاقة لفرص النهضة في الوطن العربي. ويطلب هذا الوضع إصلاحا جذريا في هيكل القوة في البلدان العربية. وحيث يمكن أن تفضي مجريات الأمور في البلدان العربية إلى صرع اجتماعي عنيف ينتهي بتعديل هيكل القوة، إلا أن النكفلة المجتمعية ستكون باهظة بما لا يحتمل، ولا يمكن، أن يقبل وطني غير على مصلحة الأمة جمعاء. ومن هنا فالبدل الوحيد المنجي من المهالك غير المحسوبة التي سنقع لا محالة حال اطراد الاتجاهات الراهنة هو أن تنشأ عملية تفاوض تاريخية بين القوى الحية في المجتمعات العربية تستهدف إنجاز تعديل جذري في هيكل القوة وصولا لإقامة حكم صالح، يحمي الحرية ويضمن اطراد توسعها وصيانتها.
 - 3- أنه لا بد من إصلاح من الداخل الذي يتأسس على نقد رصين للذات وإبداع مجتمعي فعال وأصيل تشارك فيه القوى الحية في البلدان العربية كافة، ينشئ تحولا مجتمعيا مقبولا من الكافة من ناحية وقابلا للدوام من ناحية أخرى. في المقابل، لا يمكن للإصلاح المفروض من الخارج إلا أن يخدم مصالح من يفرضونه، لا أن يخدم مصالح العرب، ويستتبع لا محالة مقاومة مشروعة بل مقدسة. وفي درسي فلسطين والعراق من العبر ما يكفي.
 - 4- ومع ذلك، فإنه ليس من بديل حضاري لنهضة العرب إلا الانفتاح على العالم والحضارة الإنسانية التي للعرب فيها نصيب حق، وعليهم أن يستعيدوا شرف المشاركة الفعالة فيها. فالانغلاق والانكفاء لا يورثان إلا الركود والعجز. غير أن النظام العالمي لا جدال بحاجة لإصلاح، الأمر الذي سينعكس إيجابا على تحسن فرص النهضة في المنطقة العربية التي عانت كثيرا من عسف النظام العالمي الجائر القائم.
 - 5- أن فرصة العرب في بناء نهضة إنسانية حق، وفي إصلاح السياق العالمي بما يسمح بذلك، رهن بتمثيين التعاون العربي. وفي مجال اكتساب المعرفة على وجه التحديد، و التتمية الإنسانية عموما، يمثل ضعف التعاون العربي تخليا عن واجب وطني، بل إنساني، لا بد من أن يتوقف.

التقرير الثالث، 2004، نحو الحرية في الوطن العربي

خلص التقرير الثالث، وعنوانه إلى أنه: "في هذه الحقبة الحرجة، التي تستحكم فيها أزمة تهميش الشعب العربي من نطاق البيت بمصيره بين شقي رحي الاستبداد في الداخل والاستباحة من الخارج، تقف الأمة العربية على مفترق طرق تاريخي.

فالحرية، في مفهومها الشامل، تضيف إلى الحريات المدنية والسياسية- بمعنى التحرر من القهر- التحرر من جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية، مما يتطلب نسفاً من الحكم المؤسسي الصالح، الممثل للناس والخاضع للمساءلة من قبلهم، يسود فيه القانون الحامي للحرية برعاية قضاء مستقل قطعا. لكن يصف مفهوم التقرير للحرية والحكم الصالح، في بعده المعياري، مجتمعات تتباين جوهريا مع الوضع الراهن في البلدان العربية. وينتهي إلى هشاشة الحجج التي تساق بشأن تناقض السياق الثقافي العربي مع الحرية والحكم الصالح، وإن كانت تقوم معوقات للتمتع بهما في الواقع العربي الراهن، خاصة في البنى القانونية والاجتماعية-الاقتصادية وعلى الأخص في البنية السياسية، وفي السياق الإقليمي والعالمي المعاصر على وجه الخصوص، لا تستعصي على التصحيح. إلا أن التفارق الضخم بين القائم والمرغوب يؤدي بالبعض إلى شعور بالإحباط واليأس من انتقال البلدان العربية، سلميا ودون تكلفة مجتمعية هائلة، من حالة حبس الحرية والاستبداد الراهنة إلى مجتمعات تنعم بالحرية والحكم الصالح.

ويخشى أن اطراد الاتجاهات الراهنة في البنى المجتمعية العربية سيفضي لا محالة إلى اشتداد أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية تستحكم حلقاتها يوما بعد يوم وتتجم عنها مظالم تستفحل دوما. والمظالم التي لا تجد وسائل سياسية سلمية، ولكن فعالة، للانعتاق منها، تعد دعوة صريحة لاتخاذ التناقض الاجتماعي، وربما العنف، سبيلا. وعلى حين يرى البعض أن العنف قد يشكل فرصة لتغيير واقع طال إمساكه بمقدرات الأوطان، إلا أن الحرية قد تصبح أولى ضحاياها. ومن ثم، فإن التحدي المائل أمام الشعب العربي، إن هو أراد مجتمع الحرية والحكم الصالح حقا، هو في إبداع سبيل لكيفية الانتقال، حضاريا وبأقل تكلفة مجتمعية ممكنة، من حبس الحرية والاستبداد إلى الحرية والحكم الصالح محققا بذلك إنجازا تاريخيا يستحق به، في المنظور التاريخي، التمتع بالحرية. إن الوطن العربي يجتاز لحظة تاريخية لا تقبل التوفيق أو التلفيق. فليُنظر كل في كيف يمكن أن يسهم في إقالة الأمة من عثرتها، دون أثر أو إبطاء."

ثالثا: تقرير "التممية الإنسانية العربية" 2005

نحو نهوض المرأة في الوطن العربي

القسم الأول: تطورات التتممية الإنسانية

على الصعيد الداخلي، يقدر التقرير أن "ربيع الإصلاح العربي" لم يزهر بعد، فقد قامت في المنطقة انتخابات لكنها كانت مشوبة بعيوب ومن ثم لا تكفي، وفق مفهوم التقرير، للتمتع بالحرية والحكم الصالح. كذلك قامت إصلاحات تجميلية تستر استمرار حبس الحرية من خلال اطراد انتهاك حقوق الإنسان. لكن تصاعد نضال المجتمع المدني من أجل الحرية في البلدان العربية. وصادفت عملية الإصلاح في البلدان العربية بيئة إقليمية وعالمية غير مواتية رصد التقرير بعض من جوانبها فيما يلي:

- قانون ردع معاداة السامية الذي صدر عن الكونغرس الأمريكي وتتابع تنفيذه الإدارة الأمريكية
- اتهام المنطقة والإسلام بتفريخ "الإرهاب".

واطرده تهديد الاحتلال الأجنبي للحرية و التتممية الإنسانية على حد سواء.

- في فلسطين: جرى فض اشتباك من جانب واحد دون أن ينهي سيطرة إسرائيل على غزة؛ واستمر الاحتلال معوقا للتممية الإنسانية في عموم الأراضي الفلسطينية.
- وفي العراق: تكشف مزار عديدة للاحتلال في سياق من الاهتمام البالغ بعملية سياسية بادية التعثر.

القسم الثاني: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي

ينطلق التقرير من المفاهيم المركزية لسلسلة تقرير التتممية الإنسانية العربية، أي الحرية، بالمعنى الشامل المكافئ للتممية الإنسانية، مطالباً بالمساواة بين النساء والرجال بما يصون الكرامة الإنسانية. ومن ثم، يتحقق نهوض المرأة، كحالة من الكمال المجتمعي، في مجتمع الحرية الذي دعا إليه تقرير التتممية الإنسانية العربية الثالث بالقضاء على جميع أشكال الانتقاص من الكرامة الإنسانية لجميع النساء، على قدم المساواة مع الرجال، في البلدان العربية.

ولا يتوقف تعريف الحرية هنا على تمام التمتع بالحريات المدنية والسياسية، عماد المواطنة، ولكن يمتد أيضا إلى التحرر من أشكال أخرى للحط من الكرامة الإنسانية، مثل الجهل والمرض والعوز والخوف. وكما انتهينا

في تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث، يكافئ هذا المفهوم الشامل للحرية مفهوم التقرير للتنمية الإنسانية من ناحية، ولمجمل منظومة حقوق الإنسان من ناحية أخرى.

ومن ثم، فإن الغاية الأسمى لنهوض المرأة في الوطن العربي هي تمتع النساء، جميع النساء، في الوطن العربي بكامل مكونات منظومة حقوق الإنسان، على قدم المساواة مع الرجال.

إن نهوض المرأة شرط لازم للتنمية الإنسانية، ويصح كافيًا إن تم تمكين جميع البشر، رجالًا ونساءً، من خلال التنمية الإنسانية.

يخلص التقرير إلى أن وضع المرأة في البلدان العربية يمثل محصلة تفاعل عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابه بصورة مركبة، وبعضها إشكالي الطابع، مما يستدعي تحليلًا واسعًا ومعقدًا لعدد من مكونات المجتمعات العربية، في محاولة لتشخيص أوضاع المرأة في البلدان العربية، ثم السعي لتفسير حالها، تمهيدًا لصوغ رؤية استراتيجية لنهوض المرأة في الوطن العربي.

يسعى التقرير ابتداءً لتشخيص حال المرأة في الوطن العربي في الوقت الراهن على محاور التنمية الإنسانية، اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها ومستوى الرفاه الإنساني المترتب عليهما، مع الاهتمام بتقييم خبرات نهوض النساء في البلدان العربية باعتبار إرادة النهوض والفعل المجتمعي المعبر عنها، عاملين محوريين في نهوض المرأة في الوطن العربي.

ينتهي التحليل إلى الإقرار بأن المبدأ الأساس في الإسلام هو المساواة بين بني البشر، وبين النساء والرجال على وجه الخصوص. إلا أن بعض التأويلات الفقهية قد ساهمت في تكريس دونية مكانة المرأة في بعض المجتمعات الإسلامية.

بناءً على التشخيص ومحاولة التفسير، يقدم التقرير في الفصل العاشر والأخير، رؤية استراتيجية، على هيئة خطوط عريضة لنهوض المرأة في الوطن العربي، باعتبارها مكوناً رئيسياً يتكامل مع بناء مجتمع المعرفة والحرية والحكم الصالح، في إقامة نهضة إنسانية في الوطن العربي، وفق الرؤية الشاملة لتقرير "التنمية الإنسانية العربية".

إن نهوض الأمة العربية رهن، ضمن متطلبات أخرى، بنهوض المرأة في البلدان العربية. ويتعدى ذلك المطلوب مجرد إحقاق الحق وإنصاف النساء من غبن تاريخي وقع عليهن، وكلاهما واجب ومطلب حق في مشروع للنهضة الإنسانية. ولكن العمل من أجل نهوض المرأة العربية يتجاوز كل ذلك إلى الحرص على نهضة الوطن العربي بأسره.

ولا خلاف في أن البلدان العربية قد تمكنت من تحقيق إنجازات مشهودة في النهوض بالمرأة، ولكن مازال أمامنا أشواط لبلوغ الغايات النهائية المرغوبة وفق تصورنا لنهوض المرأة في الوطن العربي.

ومن ثم، فإن الحرص على تقدم البلاد، وضمانة النجاح الأكيدة في مشروع للنهضة الإنسانية في الوطن العربي، في منظور نهوض المرأة، هي التركيز على إتمام المهام الجسام المحققة لغاية نهوض المرأة في الوطن العربي، نهاية، دون الوقوف عند التلغني بالإنجازات السابقة.

ونتصور أن الإصلاح المجتمعي الهادف إلى تمكين النساء من النهوض هو أحد جناحي طائر نهوض المرأة في الوطن العربي، شريطة الحرص التام على أن تُعنى جميع برامج الإصلاح المجتمعي بضمان حقوق النساء وفق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتتضمن حزمة الإصلاح المجتمعي المواتي لنهوض المرأة:

- الاجتهاد الفقهي صوب تحقيق الاتساق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تنقية الأشكال الثقافية من التحيز ضد النساء
- الإصلاح القانوني لضمان الاتساق مع الاتفاقية الدولية
- مكافحة الفقر (بمعنى الحرمان البشري)
- إصلاح التنشئة، خاصة التعليم، والإعلام، لتكريس المساواة بين النوعين

ولكن لا يخلق طائر إلا بجناحين. والجناح الآخر اللازم كي يخلق الطائر، في نظرنا، فهو قيام حركة مكافحة، واسعة وفعالة في المجتمع المدني العربي، تتضوي تحتها النساء العرب والرجال المناصرون لهيوض المرأة العربية، في نشاطات تزداد اتساعاً وعمقا للمساهمة في إحداث الإصلاح المجتمعي المستهدف من ناحية، وتمكين النساء العرب كافة، من جني ثماره والاستفادة منها في خدمة أغراض نهوض النساء، والأمة. ويدعو التقرير إلى اعتماد مبدأ الدعم التفضيلي المؤقت، أو التمييز الإيجابي في كل مجتمع عربي حسب ظروفه الخاصة، في توسيع نطاق مشاركة النساء في مختلف مجالات النشاط البشري، بصورة مؤقتة حتى تتفكك بنى التمييز ضد النساء التي دامت قرونا. فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن تتبوأ النساء مكانتهن المستحقة في المجتمعات العربية، دون مساعدة في المراحل الأولى، للتحوّل نحو مجتمع لا يغبن النساء حقوقهن الإنسانية.

وفيما يتصل بوضع أهداف محددة لهيوض المرأة في الوطن العربي، يعتبر لتقرير أن القضاء المبرم على حرمان البنات والنساء من حقهن الإنساني في التعلم، في مدى زمني لا يتعدى سنوات عشر مثلاً، يمثل غاية لا ينبغي التهاون فيها. ولذا فعلى على حركة نهوض المرأة في الوطن العربي ببعديها الرسمي والأهلي، والقطري والقومي، أن تقوم على برنامج، بالغ الجدية، للقضاء نهائياً على حرمان البنات والنساء من التعلم في جميع البلدان العربية في مدى زمني لا يتعدى عقد من الزمان. ونقصد تحديداً القضاء على أمية النساء، وإكمال جميع البنات لاثني عشر صفاً من التعليم الأساسي، بحلول العام 2015 في جميع البلدان العربية. ولتصبح هذه الغاية، ومدى النجاح في نوالها، معياراً أساساً لجدية ونجوع حركة نهوض المرأة في الوطن العربي.

على أن يتكامل مع هدف تعميم التعلم بين النساء تكسير العوائق الكابحة لتوظيف قدرات النساء في مختلف مجالات النشاط البشري التي يخترن بكامل حريتهن.

د. نادر فرجاني

المؤلف الرئيسي - رئيس الفريق المركزي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية"

* * *

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

الآنسة سوسن غوشة، مسؤولة اتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5390 (212) 1 + أو هاتف محمول رقم 213-0671 (917) 1 + ؛ بريد إلكتروني: sausan.ghosheh@undp.org

السيد بنجامين كرافت، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5344 (212) 1 + أو 906-5382 (212) 1 + ؛ بريد إلكتروني: benjamin.craft@undp.org

السيد جون فابر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف وباريس

هاتف: 41 22 917 8542 + أو هاتف محمول رقم: 41 79 437 0776 +

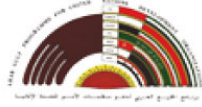
السيدة تشاندريكا ديشباندي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لندن

هاتف: 44 20 7396 5338 + أو هاتف محمول رقم: 44 7957 460 246 +

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشبكة المعنية بالتنمية للأمم المتحدة. نحن نتواجد فعلياً في 166 قطراً، ونعمل كشركاء يحظون بثقة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل مساعدتهم في إيجاد الحلول بأنفسهم لتحديات التنمية العالمية والوطنية. يمكننا الحصول على وفرة من المعلومات على موقعنا:

www.undp.org



تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 يقول إن المشاركة السياسية للمرأة تتنامى، ولكنها ما زالت محدودة

الحصص المقررة للمرأة زادت عدد النساء في البرلمانات، لكن دور المرأة في الحكومة

ومراكز القرار مازال مشروطاً وتجميلي

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في العالم العربي، إلى أن العمليات السياسية في البلدان العربية ما زالت بعيدة عن تمثيل المرأة ومتطلباتها وشواغلها، ولكن الضغط الاجتماعي من أجل حقوق المرأة أدى إلى تحفيز تغييرات إيجابية معينة. ويقول التقرير إن "مشاركة المرأة في هذه الحكومات اتسمت بالطابع الرمزي والاجتماعي والظرفي"، كما أن الحكومات العربية تنتج "إيصال نساء مرموقات لمواقع قيادية في بنية الحكم القائم، دون مد التمكين إلى القاعدة العريضة من النساء".

ويبين التقرير أن السنوات الأخيرة شهدت نهوضاً أوسع للنساء، إذ أصبحت المرأة قادرة على التصويت في جميع البلدان العربية ما عدا السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين تفتقران تماماً للمجالس التشريعية. وفي عام 2003، نالت المرأة للمرة الأولى في عمان وقطر حق التصويت والترشح للانتخابات البرلمانية. كما نالت المرأة الكويتية بعد أربعين عاماً من الكفاح حقوقاً سياسية كاملة في عام 2005. هذه الإصلاحات ستشجع ديناميكية أكبر داخل المجتمع العربي، يقول التقرير.

يؤكد التقرير مع ذلك على أنه على الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، إلا أن دمج المرأة في العملية السياسية ما زال شكلياً إلى حد بعيد، إذ يتم تعيين عدد قليل من النساء في مناصب رفيعة دون أن يمتلكن سلطة حقيقية مؤثرة، بينما "عمليات صنع القرار في العالم العربي لا زالت تنسم باتخاذ القرارات من قبل الرجال على كل المستويات". وفي الوقت ذاته يظل دور المرأة رمزياً—إذ يتم تعيين وزيرة أو وزيرتين في معظم الحالات؛ ومحدوداً بحقائب وزارية غير مؤثرة مثل وزارات شؤون المرأة/الشؤون الاجتماعية في معظم الحالات؛ ومشروطاً: يعتمد على الضغوط الداخلية والخارجية في وقت التعيين، وخاضع لأهواء الرجال الذين يقومون بالتعيين.

يحتاج التقرير بأن بعض الحكومات العربية تقاوم نهوض المرأة سياسياً، ذلك أن توسيع المشاركة للنساء في السياسات من شأنه توزيع السلطة بصفة أوسع في المجتمع بأكمله—وبالتالي تقليص حصة القادة الحاليين في السلطة. ويؤكد التقرير على أن نظام الحصص المقررة لتمثيل النساء في المؤسسات السياسية، أدى إلى تحقيق دمج مؤثر للنساء في البرلمانات في العراق والمغرب والأردن وتونس، ويجب تعميم هذا النظام في جميع أرجاء العالم العربي بوصفه خطوة أولى نحو مساواة

أوسع—مرسة للديمقراطية—في المجتمع. أدى نظام الحصص المقررة للنساء في العراق، حتى أوائل عام 2006، إلى إيصال النساء إلى 25,5 بالمائة من المقاعد البرلمانية، في حين تم انتخاب نساء لإشغال 23 بالمائة من مقاعد البرلمان في تونس خلال الانتخابات التي جرت عام 2004. وفي المغرب، ازدادت نسبة النساء في البرلمان من 1% بالمائة عام 1995 إلى 11 بالمائة عام 2003؛ وفي الأردن ارتفعت النسبة خلال الفترة ذاتها من 2,5 بالمائة إلى 5,5 بالمائة، وفي تونس ارتفعت النسبة من 6.8 بالمائة إلى 11 بالمائة.

إن الحركة النسائية في العالم العربي سبقت بوقت طويل ظهور العولمة والضغط الغربي من أجل الإصلاح. فلقد بدأت رائدات الحركة النسائية مثل هدى شعراوي، التي أسست الاتحاد النسائي المصري عام 1923، نوعاً من الثورة الاجتماعية في مصر والبلدان العربية الأخرى، في حين ظهر عدد من الحركات النسائية في تونس والمغرب ولبنان والعراق والسودان والأردن منذ أوائل عقد الأربعينات من القرن العشرين. ويقول التقرير إن نساء عربيات مثل جميلة بوحيرد وعائشة بلاغة كنّ من رموز الكفاح لنيل الاستقلال في الجزائر وتونس على التوالي، كما أن النساء الفلسطينيات ما زلن حتى هذا اليوم يشاركن بوضوح في الكفاح من أجل الاستقلال، حتى وهن محرومات من الحقوق والحريات على يد الاحتلال الإسرائيلي.

لكن الضغوط المتزايدة من الدول الغربية ومن المنظمات الدولية لدمج المزيد من النساء في العملية السياسية، ولدت تغييرات غالباً ما كانت رمزية أكثر منها جوهرية، يقول مؤلفو التقرير. فالحكومات العربية قبلت بالدمج الرسمي للنساء في الحياة السياسية بشرط أن يحافظن على "حضور أبكم، جامد".

ويؤكد التقرير أنه بالنسبة للعديد من الحكام العرب، أصبحت قضية الحقوق السياسية للمرأة نوعاً من "الواجهة الديمقراطية". ويقول التقرير إن قضية المرأة وفرت "أفضل لافتة لدول تريد أن تتجاوز النقد السياسي لأوضاعها غير الديمقراطية، في وقت تمثل فيه تقارير حقوق الإنسان والتقارير المعنية بشؤون المرأة سيفاً مسلطاً على رقاب الدول". إضافة إلى ذلك، أدت هذه الضغوط الخارجية إلى إضعاف مناصري حقوق المرأة من خلال وصمهم بلقب "متعاطفين مع الغرب" في الوقت الذي تنتشر فيه مشاعر عداً شديداً للغرب في جميع أنحاء المنطقة.

ويحاجج التقرير أن قوتين رئيسيتين مسيطرتين داخل الدول العربية تكبحان نهوض المرأة في العالم العربي.

القوة الأولى بحسب زعم التقرير، هي الأنظمة العلمانية القهرية، والتي عملت منذ تأسيس الدول القومية العربية على التلاعب بقضايا المرأة حسب مصالحها السياسية في الأوقات المختلفة.

أما القوة الثانية فهي صعود الحركات الإسلامية في العالم العربي. ويقول تقرير التنمية الإنسانية العربية إن الصعوبة الحقيقية التي واجهت الإسلاميين مع قضية المرأة لا ترتبط فقط بخطابهم ونظرتهم المحافظة إزاء مكانة المرأة في المجتمع، وإنما في أيديولوجيتهم الأوسع: "إن التحدي المطروح على الخيال الإسلامي بشأن المرأة - كما هو بشأن السياسة برمتها - هو كيفية تنمية البديل الإسلامي وتطويره وتعايشه مع سياقات مختلفة أو مخالفة، والنهوض بالمرأة بقوة في الخطاب والتطبيق لا باعتباره نتيجة بل بوصفه شرطاً لإسلامية المجتمع".

* * *

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

الآنسة سوسن غوشة، مسؤولة اتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5390 (212) 1 + أو هاتف محمول رقم 0671-213 (917) 1 + ؛ بريد إلكتروني: sausan.ghosheh@undp.org

السيد بنجامين كرافت، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5344 (212) 1 + أو 906-5382 (212) 1 + ؛ بريد إلكتروني: benjamin.craft@undp.org

السيد جون فاير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف وباريس

هاتف: 41 22 917 8542 + أو هاتف محمول رقم: 41 79 437 0776 +

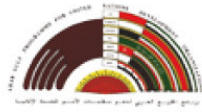
السيدة تشاندريكا ديشباندي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لندن

هاتف: 44 20 7396 5338 + أو هاتف محمول رقم: 44 7957 460 246 +

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشبكة المعنية بالتنمية للأمم المتحدة. نحن نتواجد فعلياً في 166 قطراً، ونعمل كشركاء يحظون بثقة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من

أجل مساعدتهم في إيجاد الحلول بأنفسهم لتحديات التنمية العالمية والوطنية. يمكنكم الحصول على وفرة من المعلومات على موقعنا: www.undp.org



تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005

"لقد أصبحت تقارير التنمية الإنسانية العربية تشكل مخططا استراتيجيا لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة
الدول العربية، وهي ترفد المشاريع الإنمائية النابعة من أولويات المنطقة وقدراتها وأهدافها".

أمة العليم السوسوة

المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي للدول العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية: التأثير على أرض الواقع

صدر تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول عام 2002، بعنوان "خلق الفرص للأجيال القادمة"، وحدد ثلاثة نواقص في
المعرفة، والحرية، وتمكين المرأة تعيق التنمية الإنسانية في المنطقة العربية. وقد أصبحت سلسلة تقارير التنمية الإنسانية
العربية معلما رئيسيا في الحوار الأوسع حول أجندة الإصلاح التنموية في المنطقة العربية، إذ أخذت توصيات التقارير
تظهر باضطراد في إعداد البرامج التنموية على المستويين الوطني والإقليمي.

وبهدف زيادة تشجيع البرامج التنموية المستندة إلى ما ورد في تقارير التنمية الإنسانية العربية على المستوى الوطني، تم
تأسيس صندوق ائتماني مرتبط بتقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2003 بمساهمات مالية من دنمارك وبريطانيا. ويجري
حاليا تنفيذ مشاريع وطنية منبثقة عن تقرير التنمية الإنسانية العربية في لبنان والأردن واليمن والبحرين والصومال وسورية
والمغرب.

1. المعرفة

"إن إقامة مجتمع المعرفة في عموم الوطن العربي هي سبيل العرب للوجود الكريم، من موقع قدرة ومنعة، في عالم الألفية
الثالث".

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003

أ. المبادرات الإقليمية لبناء مجتمع المعرفة

وصفت سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية موضوع المعرفة بأنه حجر الأساس للتنمية الإنسانية: إذ أن المعرفة هي
سبيل توسيع قدرات الشعوب وأداة للتغلب على الفقر الإنساني. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحقيق هذا الهدف
بتدشين عدد من البرامج الإقليمية لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وتحسين مستوى ضمان نوعية
التعليم في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية والتعليم العالي، ودعم بناء القدرات على المدى البعيد في المنطقة من خلال
تأسيس آليات إقليمية.

برنامج تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية، هو برنامج إقليمي مركزه في القاهرة يرمي إلى مساعدة الدول العربية على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة الفقر، ولتطوير أداءها في الإدارة العامة، وتوسيع القطاع الخاص. تأسس البرنامج عام 2003، ويعمل على تشجيع نشاطات المناصرة ورفع مستوى الوعي، ويساعد شركائه في تطوير الحملات وتوسيع المشاركة، ويساعد على الدفع بتطوير القدرات، والنمو المؤيد للفقراء وخلق فرص العمل. ومن ضمن المشاريع التي تم تطويرها ما يلي:

◀ **أجبالكم:** وهو مشروع بالاشتراك مع شركة مايكروسوفت، وقد قام البرنامج من خلاله بتدريب ما يزيد عن 10,000 شاب وشابة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجرى من خلاله تأسيس 60 ناد للشباب للوصول إلى التكنولوجيا في المغرب ومصر والجزائر واليمن، كما عمل البرنامج على تحديث ما يزيد عن 500 مركز إضافي في المنطقة.

◀ **مشروعاتي:** وهو أيضا مشروع بالاشتراك مع شركة مايكروسوفت، وقد أقام البرنامج ضمن هذا المشروع مركز التميز في المغرب، وهو يوفر التدريب التقني وخدمات الاستشارات ومناير للمشاركة المعرفية للمشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة. وسيجري قريبا تكرار هذه المبادرة في سورية والصومال.

◀ **ورقفي:** وهو مشروع بالاشتراك مع شركة مايكروسوفت والاتحاد الأوروبي، وهو مبادرة تهدف إلى تمكين المرأة وتعمل على نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها وسيلة لتعليم النساء حول حقوقهن وحقوق أطفالهن. وقد تم توزيع 3,000 قرص مدمج في مصر ولبنان وتونس تحتوي على معلومات قانونية حول حقوق المرأة واستحقاقاتها، كما تم تدريب ما يزيد عن 300 شخص على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى محتويات الأقراص المدمجة.

◀ **معهد الحكومة الإلكترونية الإقليمي في المنطقة العربية:** سيتم إطلاق المشروع في العاصمة الأردنية، عمان، خلال عام 2007، وسيوفر أبحاثا تتعلق بالسياسيات، ويقدم المشورة حول تطبيق الحكومة الإلكترونية والحكم الإلكتروني في منطقة الدول العربية.

مشروع الاتجاهات العالمية في تدريس الرياضيات والعلوم (TIMSS) هو منهجية دولية تم تطويرها للتقييم المقارن للأداء التعليمي في الرياضيات والعلوم في لمرحلتين الابتدائية والثانوية. أعد فريق هذا المشروع ما يزيد عن 50 تقرير مراجعة فردي، وقادت هذه التقارير بدورها إلى إصلاحات تربوية واسعة في المناهج، والتقييم، والتعليم، ومعايير التقدير في عدد كبير من الدول العربية. فعلى سبيل المثال، نتج عن مشاركة اليمن في الدراسة، توحيد أسلوب تصحيح الامتحانات، وإعادة النظر في أسلوب الامتحانات ومحتواها. وكذلك بدأت مصر باستخدام أسلوب الامتحانات المعتمد في الدراسة، وتبنت مناهج تدريس جديدة تركز على تحسين التفاعل بين الطلاب والمعلمين. ولضمان الاستدامة، قام المشروع بتدريب أول مجموعة عربية من الخبراء المؤهلين المتخصصين بمراجعة ضمان الجودة، إذ تم تدريب ما يزيد عن 60 ممثلا في جميع مراحل عملية المراجعة.

مشروع تطوير الأداء النوعي لبرامج التدريس في الجامعات العربية هو برنامج إقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى مساعدة الجامعات العربية الحكومية والخاصة على تبني آليات دولية لضمان الجودة من خلال تقييم البرامج وتقرير أداء الطلاب وتأسيس قاعدة بيانات إحصائية مقارنة للجامعات المشاركة. تم خلال الدورة الأولى للبرنامج (2002-2003) تقييم تخصص علوم الكمبيوتر في 15 جامعة مشاركة تتوزع على 11 بلدا. وخلال الدورة الثانية (2003-2004)، تم تقييم تخصص إدارة الأعمال في 16 جامعة تتوزع على 11 بلدا. وتشارك حاليا 24 جامعة من 13 بلدا عربيا في الدورة الثالثة من البرنامج التي تركز على تخصص التربية. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرعاية مشتركة من فنلندا وألمانيا،

بتأسيس المركز العربي الإقليمي لضمان الجودة (ARQAA)، وهو المركز العربي الأول من نوعه، وسيعمل على تطوير وتنفيذ أساليب ومعايير مشتركة لضمان الجودة.

ب. مبادرات على المستوى الوطني

البحرين: إقامة مجتمع المعرفة

إستنادا إلى الإصلاحات الوطنية في الاقتصاد والعمل والتعليم، زود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة البحرينية بتوصيات سياسية ونماذج بديلة للنمو الاقتصادي والإنتاجية في المملكة. وقد أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة استقصائية بين الجهات المعنية، بما في ذلك ممثلين عن القطاعين العام والخاص، وصانعي السياسة، ومراكز الأبحاث، والمجتمع المدني، إضافة إلى خبراء في مجال المجتمعات القائمة على المعرفة.

مصر: موائمة الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتعليم العالي

سخر المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر المناهج البحثية والتقنية لمشروع البرنامج المتعلق بالتعليم العالي، واستخدمها في مساعدة وزارة التعليم العالي في مصر على تأسيس وحدة للبحث والإدارة على المستوى القطري، وفي إجراء دراسات استقصائية اجتماعية-اقتصادية في محافظات مختلفة للتحقق من الموائمة ما بين استراتيجيات التعليم العالي وحاجات المناطق المختلفة.

الأردن: تقييم الفجوات ما بين المهارات المعرفية ومتطلبات سوق العمل

زود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوصيات حول تجسير الفجوات بين المهارات المعرفية المتحصلة من خلال التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل. وقد دعت التوصيات إلى تطوير نظام الاعتماد الحالي للجامعات، وتعزيز آليات التدريب أثناء العمل، والدرجات العلمية لتكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال.

السعودية: تحديث القطاع العام

بالتعاون مع وزارة الخارجية السعودية، أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا لتأثيرات السفر الإلكترونية لتطوير قدرة وزارة الخارجية على إنجاز إصدار التأشيرات وتنسيق إجراءات إصدارها للحجاج الذين يتروح عددهم بين خمسة إلى ستة ملايين حاجا يقصدون السعودية كل عام للمشاركة في مراسم الحج. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع شركة هيوليت باكارد (HP) بتوثيق عملية تنفيذ برنامج التأشيرات الإلكترونية في أرمينيا وفي السعودية في كتاب صدر حديثا بعنوان "أساسيات القنصلية الافتراضية: كيفية تصميم وتنفيذ برنامج التأشيرات الإلكترونية".

سورية: تحديث برامج إدارة الأعمال في الجامعات السورية

استجابة لنتائج تقييم النوعية في برامج إدارة الأعمال في جامعة حلب، كما ظهرت من خلال المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية "مشروع تطوير الأداء النوعي لبرامج التدريس في الجامعات العربية"، يعمل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي السورية على تناول بعض المشاكل وجوانب الضعف التي بينها التقرير. وقد تم الشروع بمشروع تجريبي، بمساعدة تقنية ودعم من المشروع الإقليمي للتعليم العالي، يسعى لتطوير نموذج مفصل لتحديث برامج إدارة الأعمال في الجامعات السورية.

اليمن: تعزيز المعرفة في مجال حقوق الإنسان

أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة استقصائية أولية ترمي إلى وضع تقييم عام لحالة تعليم حقوق الإنسان في سبع جامعات حكومية وثلاث جامعات خاصة. وقد تم تفويض لجنة متابعة، برئاسة اليونسكو، لتنفيذ توصيات الدراسة

الاستقصائية من أجل تضمين حقوق الإنسان في مناهج المؤسسات التعليمية. كما تم تدشين أول مركز لمعلومات حقوق الإنسان في البلاد في صنعاء في كانون الثاني (يناير) 2006، وتبع ذلك افتتاح مركز آخر في عدن في نيسان (إبريل) 2006. كما صدر العدد الأول لصحيفة اليمن لحقوق الإنسان في آذار (مارس) 2006، وتم إطلاق مكتبة حقوق الإنسان الافتراضية سعياً لتطوير مهارات البحث والاتصال في مجال حقوق الإنسان.

2. الحكم الصالح

إن "نسق الحكم في البلدان العربية في طور إعادة تشكّل، فإننا نسعى لأن تساهم سلسلة "تقرير التنمية الإنسانية" في إرساء دعائم الحكم الصالح في الوطن العربي عبر حفز عملية إبداع تشارك فيها القوى المجتمعية الحية في البلدان العربية، شاملة السلطة القائمة".

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004

أ. المبادرات الإقليمية للنهوض بالحكم الصالح

يعمل برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (POGAR) على توطيد الأركان الأربعة لممارسة الحكم الصالح: (1) سيادة القانون؛ (2) الشفافية والمساءلة؛ (3) المشاركة؛ و (4) حقوق الإنسان. تتراوح نشاطات برنامج إدارة الحكم ما بين بناء القدرات وإنتاج المعرفة إلى تقديم المشورة السياسية والحوار، وخلق شراكات استراتيجية بين المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والوكالات المانحة. واستجابة إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، أنشأ برنامج إدارة الحكم قاعدة بيانات قانونية عربية شاملة (مصر، العراق، التشريعات المصرفية العربية)؛ كما قام بترجمة ونشر والتفويض بإعداد العديد من الدراسات حول قضايا مرتبطة بشؤون الحكم؛ وأطلق موقعاً على الإنترنت خاصاً بالبرنامج، www.undp-pogar.org، وهو يوفر مصادر عن إصلاح الحكم في البلدان العربية.

من النشاطات الأخرى لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية أيضاً، ما يلي:

- مشروع تحديث النيابات العامة: العمل على تحديث النيابات العامة في مصر والأردن والمغرب واليمن.
- الانتخابات والعمليات الانتخابية: تقييم التجارب الانتخابية الأخيرة في مصر والعراق ولبنان وفلسطين.
- مبادرة المرأة والمواطنة: يجري العمل بهذه المبادرة من خلال شراكة مع المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)، ويهدف إلى بناء المعرفة حول حقوق المواطنة للمرأة في المغرب والجزائر ومصر ولبنان والأردن وسورية والبحرين واليمن وفلسطين.
- مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية: عمل البرنامج من خلال شراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على تعزيز إصلاح الإدارة العامة.

ب. مبادرات على المستوى الوطني للنهوض بالحكم الصالح

لبنان: نحو حوار وطني حول الفساد

أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة استقصائية لمبادرات مكافحة الفساد في لبنان أدرجت الجهود التي جرت خلال العقد الماضي لمكافحة الفساد. ولاحقاً على ذلك، جرى تشكيل مجموعة استشارية تمثل عدداً من الجهات المعنية بما في ذلك القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، وأعضاء في البرلمان، وقضاة، ووسائل الإعلام، وأكاديميين، من أجل

المساعدة على تطوير خطة عمل. ويجري تنفيذ المشروع من خلال شراكة مع جمعية "لا فساد" (La Fassad)، وهي الفرع المحلي لمؤسسة الشفافية الدولية.

فلسطين: دعم الانتخابات الحرة والنزيهة

لعب برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً رئيسياً في تأسيس لجنة الانتخابات المركزية، وهي هيئة انتخابية مستقلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة انتخابات السلطات المحلية والانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية. وفر برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني منذ بدايته دعماً إرشادياً وتقنياً واسعاً، بما في ذلك اختيار مراقبين للانتخابات وتمويلهم وتيسير عملهم.

السودان: إصلاح الجهاز الأمني وسيادة القانون

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع اللجنة الدولية للإنفاذ والمركز الشعبي للمساعدة القانونية، بتدريب ما يزيد عن 1,500 من عناصر فرض القانون، ومسؤولين قضائيين وأمنيين حول حقوق الإنسان الأساسية وواجباتهم في حماية السكان المتأثرين، بهدف بناء الثقة بين تجمعات المشردين عبر الحدود والسلطات المحلية.

3. نهوض المرأة

"ويدعو التقرير ... إلى اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي، في كل مجتمع عربي حسب ظروفه الخاصة، لتوسيع نطاق مشاركة النساء في مختلف مجالات النشاط البشري، بصورة مؤقتة، حتى تتفكك بنى التمييز ضد النساء".
تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005

أ. المبادرات الإقليمية لمناصرة نهوض المرأة

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) – يتخذ المركز من تونس مقراً له، وهو مؤسسة إقليمية مستقلة يعمل على مناصرة المساواة بين الجنسين في العالم العربي من خلال الأبحاث، والتدريب، والعمل الشبكي وحشد التأييد. نشأ المركز كمشروع مشترك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (AGFUND)، ولاحقاً من البنك الدولي، وقد أصدر مركز كوثر "تقارير تنمية المرأة العربية" منذ عام 2001. وهي سلسلة من التقارير الدورية المعنية بموضوعات محددة ويتمثل هدفها الرئيسي في معالجة الفجوة المعرفية في الأبحاث المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المنطقة العربية.

البرنامج الإقليمي للإيدز في الدول العربية – يتخذ البرنامج من القاهرة مقراً له، ويعمل على رفع مستوى الوعي وبناء الالتزام والقيادة في الاستجابة الإقليمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. نظم البرنامج في أيار (مايو) 2006، في القاهرة، المؤتمر الإقليمي للقيادات الدينية النسائية، وقد أقر المؤتمر إعلان طرابلس. ويلزم الإعلان المجتمعات الدينية بمناصرة إنهاء التمييز، وحماية النساء والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرين به.

ب. مبادرات على المستوى الوطني لمناصرة نهوض المرأة

الجزائر: تعزيز المشاركة السياسية للنساء

عقد في حزيران (يونيو) 2006، مؤتمر دولي للنساء من أعضاء البرلمانات، وهو من تنظيم مشترك بين البرلمان الجزائري، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتحاد البرلمانات. وقد جمع المؤتمر نساء عضوات في البرلمان من الجزائر وبلجيكا ومصر وفرنسا والأردن والمغرب وإسبانيا وتونس، وناقشت المشاركات دور المرأة في السياسة وسبل ووسائل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

البحرين: دعم الحملات الانتخابية للنساء المرشحات

قام مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين بتقديم دعم فني ومالي للحملات الانتخابية لـ 23 مرشحة في الانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية التي عقدت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2006. وانسجاما مع المادة الرابعة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم سلسلة من حلقات العمل التدريبية ولبناء القدرات.

جيبوتي: النوع الاجتماعي كعنصر أساسي للأهداف الإنمائية للألفية

تحضيرا لإصدار التقرير الوطني الأول للتنمية الإنسانية في جيبوتي للعام 2005، والمكرس بأكمله لموضوع النوع الاجتماعي كعنصر أساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "قافلة التنمية الإنسانية"، والتي سافرت إلى القرى النائية لتقديم موضوع تقرير التنمية الإنسانية الوطني المقبل. وقد عبر أفراد المجتمعات المحلية عن آرائهم وشواغلهم مما مكن التقرير من إبرازها، كما تم تشجيع الطلاب لدخول مسابقة رسم لتصميم الغلاف الخارجي للتقرير.

العراق: الدفع بالاستراتيجية الوطنية لنهوض المرأة العراقية

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا محوريا في صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنهوض المرأة العراقية، وكان قد تم إعداد تقييم أولي للوضع النساء العراقيات خلال عام 2003. كما نظمت وزارة شؤون المرأة في العراق، بتعاون وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، المؤتمر الوطني الأول للنساء العراقيات خلال العام 2004. وقد شارك في المؤتمر 500 مشاركا ومشاركة حيث انهمكوا في حوارات حول مسودة الاستراتيجية الوطنية، والتي هي قيد التطوير حاليا.

الكويت: رفع مستوى الوعي حول المشاركة السياسية للنساء والشباب

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، حملة إعلامية لرفع مستوى الوعي العام دعما للمشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية الأولى التي يشارك فيها. كما تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع جمعية الشفافية الكويتية، ومنندى الشباب الكويتي، لنشر وتوزيع دليل إرشادي للشباب حول الانتخابات، ولتشجيع مشاركتهم السياسية.

المغرب: تشجيع نشاطات النساء في قطاع الأعمال الخاصة

أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعاون وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، مراكز استثمار إقليمية لتشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة ولتلبية حاجات النساء.

الصومال: تطوير القيادة والحكم بين النساء

بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، يعمل مشروع "تطوير القيادة والحكم بين النساء" على دعم المنظمات النسائية المحلية والوزارات المعنية بشؤون المرأة من أجل تعميم المنظور الجنساني، وممارسة الضغوط السياسية

لتحقيق المساواة في التمثيل في مؤسسات الحكم. يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مع ثلاثة أحزاب سياسية في أرض الصومال لمناصرة إقرار نظام حصص مقررته للمرأة تحضيراً للانتخابات المقبلة.

اليمن: دعم اللجنة الوطنية لنهوض المرأة

بعد مشاورات حثيثة مع وزارة حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان المحلية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدار معلومات قانونية سهلة الاستخدام على شكل نصوص مكتوبة وكذلك من خلال أشرطة مسموعة ومرئية، وجميعها باللغة العربية، بهدف زيادة وعي النساء بحقوقهن الأساسية واستحقاقتهن. كما تم توفير المعلومات القانونية على شبكة الإنترنت وتوزيعها على شكل أقراص مدمجة ومن خلال خط هاتفي ساخن، وكذلك تم توفير هذه المواد لمراكز دعم المرأة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

* * *

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

الآنسة سوسن غوشة، مسؤولة اتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5390 (212) 1 + أو هاتف محمول رقم 0671-213 (917) 1 + ؛ بريد إلكتروني: sausan.ghosheh@undp.org

السيد بنجامين كرافت، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5344 (212) 1 + أو 906-5382 (212) 1 + ؛ بريد إلكتروني: benjamin.craft@undp.org

السيد جون فاير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف وباريس

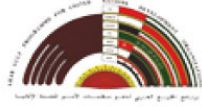
هاتف: 41 22 917 8542 + أو هاتف محمول رقم: 41 79 437 0776 +

السيدة تشاندريكا ديشباندي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لندن

هاتف: 44 20 7396 5338 + أو هاتف محمول رقم: 44 7957 460 246 +

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشبكة المعنية بالتنمية للأمم المتحدة. نحن نتواجد فعلياً في 166 قطراً، ونعمل كشركاء بمحظون بثقة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل مساعدتهم في إيجاد الحلول بأنفسهم لتحديات التنمية العالمية والوطنية. يمكنكم الحصول على وفرة من المعلومات على موقعنا: www.undp.org



تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: حقائق وأرقام

يقول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2006، لا يمكن أن يتحقق نهوض المرأة في المجتمع العربي طالما ظل المجتمع يحرم المرأة من فرص النمو والتعليم وبلوغ قدراتها الكاملة، وهذا الوضع يعيق التنمية الإنسانية الأوسع في المنطقة.

ويضيف التقرير، "إن نهوض المرأة شرط لازم للتنمية الإنسانية (لا تقوم التنمية الإنسانية من دون نهوض المرأة)، ولكنه غير كافٍ بالضرورة (بمعنى أن قيام التنمية الإنسانية يقتضي تحقق صنوف أخرى من التغيير المجتمعي - عادة ما تتلزم مع نهوض المرأة في نهضة مجتمعية شاملة)".

إن حرمان المرأة من الحرية لبلوغ أعلى درجات قدراتها ما زال شائعاً في العديد من مجالات الحياة بحق المرأة العربية - الحرمان من الحريات المدنية والسياسية، ومن المعرفة والصحة والثروة والأمن الشخصي. ولكن التقرير يجد أسباباً تدعو للتفاؤل الحذر أيضاً: ففي مواجهة العقبات الهائلة، تسير المرأة العربية في العديد من الحالات خطوات حازمة نحو الأمام.

التقدم والعقبات في التعليم

- خلال الفترة 2002-2003 تجاوز عدد البنات المسجلات في المدارس في جميع مستويات التعليم، عدد الأولاد في عدة بلدان عربية منتجة للنفط وفي الأردن ولبنان وفلسطين وتونس.
- معدل التسجيل في المدارس الابتدائية للبنات يبلغ على الأقل 90 بالمئة من المعدل للأولاد في جميع البلدان العربية ما عدا جزر القمر، والمغرب، واليمن.
- أثمرت جهود الحكومات لتجسير الفجوة بين الجنسين في التعليم: ففي فلسطين على سبيل المثال، ارتفع معدل البنات الملتحقات بدورات تدريبية في المهارات التطبيقية من 38,9 بالمئة عام 1995 إلى 45,1 بالمئة عام 1999، وذلك عندما تم افتتاح المزيد من الصفوف بقرب المناطق السكنية.
- ولكن أقل من 80 بالمئة من البنات في جميع الدول العربية التحقن بالمدارس الثانوية، باستثناء أربع دول: البحرين، والأردن، وفلسطين، وقطر. ويبلغ معدل تسجيل البنات في المدارس الثانوية أقل من 20 بالمئة في جيبوتي وموريتانيا.
- بلغت النسبة الصافية لتسجيل البنات (أي عدد الأطفال من الفئة العمرية الرسمية للمدارس والملتحقين منهم بالتعليم الابتدائي كنسبة من العدد الكلي للأطفال من الفئة العمرية نفسها) عام 2003 في البلدان العربية 77 بالمئة، مقارنة مع 89 بالمئة في وسط أوروبا وشرقها، و 96 بالمئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

- وبلغت النسبة الصافية لتسجيل البنات في المدارس الثانوية في البلدان العربية 54 بالمائة عام 2003، مقارنة مع 83 بالمائة في وسط أوروبا وشرقها، و 68 بالمائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.
- كانت نسبة التسجيل الإجمالية للنساء (أي عدد الطلاب المسجلين في مستوى تعليمي معين، بصرف النظر عن العمر، كنسبة من عدد السكان من الفئة العمرية الرسمية لذلك المستوى التعليمي) في التعليم العالي أقل كثيرا من الرجال خلال العام الدراسي 2002-2003. وفي هذا المجال، كانت المنطقة متقدمة فقط على جنوب آسيا وغربها ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ولكنها متأخرة بشدة عن وسط أوروبا وشرقها وعن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وعن وسط آسيا.
- يزيد عدد النساء عن عدد الرجال المسجلين في التعليم العالي في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. ولكن هناك عددا كبيرا من الطلاب الذكور العرب يلتحقون بالتعليم في دول أجنبية، ولا توفر معظم البلدان سوى بيانات حول الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في المؤسسات المحلية فقط.
- في جميع المستويات، فإن أعلى معدل نسبي للحرمان من التعليم موجود في البلدان العربية الأقل نمواً، مثل جيبوتي واليمن، وفي البلدان ذات التعداد السكاني الكبير، مثل مصر والمغرب والسودان.

التمثيل السياسي

- قاد الضغط الاجتماعي للنهوض بحقوق المرأة، واستجابة بعض الحكومات العربية إليه، إلى تحفيز تغييرات إيجابية محددة. وقد جلب نظام الكوتا دخول عدد من النساء إلى مناصب في السلطة: ففي العراق وصل تمثيل النساء في البرلمان إلى 25 بالمائة بعد الانتخابات التي جرت عام 2005. وفي المغرب، ازدادت نسبة النساء في البرلمان من 1 بالمائة عام 1995 إلى 11 بالمائة عام 2003. وفي الأردن، ارتفع تمثيل النساء من 2,5 بالمائة عام 1995 إلى 5,5 بالمائة عام 2003. وفي تونس، ارتفعت النسبة من 6,8 بالمائة إلى 11,5 بالمائة.
- تتمتع النساء بحق التصويت في جميع البلدان العربية باستثناء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، واللتين تفتقران لمجالس تشريعية منتخبة.
- بعد 40 عاما من الكفاح، نالت النساء الكويتيات حقوقا سياسية شاملة عام 2005.
- في عام 2003 نالت النساء في عمان وقطر للمرة الأولى الحق بالتصويت والترشح للبرلمان.
- في كانون الأول (ديسمبر) 2004 جرت انتخابات للمجالس المحلية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد حصلت النساء على 17 بالمائة من مجموع المقاعد في 26 موقعا جرت فيها الانتخابات. وكانت 35 امرأة من تلك النساء قد تغلبن على الرجال في الانتخابات.
- ومع ذلك لازال العديد من النساء اللاتي يتم تعيينهن في مناصب سياسية في البلدان العربية يشغلن مناصب رمزية، وعادة ما يكون ذلك في الميادين التقليدية المتمثلة في قطاعي الثقافة والفنون.
- في البحرين (لا تشغل النساء أي مقاعد برلمانية)، وفي اليمن (0,3 بالمائة من المقاعد)، وفي مصر (2 بالمائة من المقاعد)، لذلك ما زال تمثيل النساء منقوصا إلى حد بعيد. وفي السعودية، تم استثناء النساء من التصويت في أول انتخابات المجالس المحلية التي عقدت في شباط (فبراير) 2005.

التحديات الصحية

- معدل حالات الولادة التي تمت بحضور مختصين مديبين تجاوزت 80 بالمائة في معظم البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة، مقارنة مع 42 بالمائة في كينيا، و 69 بالمائة في السلفادور عام 2003، و 66 بالمائة في أندونيسيا عام 2002.

- ومع هذا تواصل النساء مواجهة تحديات كبيرة في أبسط ما تقتضيه متطلبات الصحة. إذ يبلغ معدل الوفيات النفاسية في البلدان العربية 270 حالة لكل 100,000 ولادة حية، ولكن يرتفع المعدل ليصل إلى 1000 حالة في أفقر البلدان العربية، وهما موريتانيا والصومال، وينخفض المعدل ليصل إلى 7 حالات لكل 100,000 حالة ولادة في قطر. وهذا بالمقارنة مع 14 حالة لكل 100,000 حالة ولادة في الولايات المتحدة الأمريكية (حسب أرقام منظمة الصحة العالمية للعام 2000)، و 540 وفاة لكل 100,000 حالة ولادة في الهند، و 210 وفاة لكل 100,000 حالة ولادة في كازخستان، و 83 حالة وفاة لكل 100,000 حالة ولادة في المكسيك.
- أخذ معدل الخصوبة في المنقطة العربية بالانخفاض، ولكنه ما زال مرتفعا إذ يصل إلى : 3,8 ولادة حية لكل امرأة في سن الحمل، وذلك خلال الفترة 2000-2005، مقارنة مع 2,9 ولادة حية في سائر العالم النامي. وقد وصل المعدل خلال عام 2004 في الأمريكيتين 2,3؛ وفي أوروبا 1,6.
- تظل المنطقة العربية من المناطق الأقل تأثرا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن تتزايد أعداد البنات والنساء العربيات اللاتي يتعرضن للإصابة بالمرض، ويصل عدد المصابات حاليا إلى نصف العدد الإجمالي من الأشخاص الذين يحملون الفيروس في المنطقة. كما تتعرض النساء حاليا لمقدار أكبر من الخطر: فاحتمال الإصابة بين الإناث في الفئة العمرية 15 إلى 24 عاما هو ضعف احتمال الإصابة بين الذكور في الفئة العمرية ذاتها في المنطقة—وهذا التفاوت يمكن أن نعزوه بصفة أساسية إلى تدني مستوى تمكين النساء العربيات؛ وبسبب تدني نوعية الخدمات الصحية المقدمة لهن؛ وتدني مستوى خدمات المراقبة والفحوصات؛ وندرة المعلومات حول أساليب الوقاية من فيروس الإيدز ضمن ثقافة الصمت السائدة المحيطة بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية.

ضحايا العنف

- إن قتل النساء جراء ما يسمى "الدفاع عن الشرف" هو عادة قبلية ما زالت تمارس في العديد من المجتمعات العربية.
- ظل العنف المنزلي واسع الانتشار في المنطقة. ومما يثير مزيدا من القلق، إن بعض المجتمعات العربية ما زالت تنكر وجود العنف المنزلي.
- تنتشر في بعض البلدان العربية ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مما يخلف تبعات خطيرة على الصحة النفسية والبدنية للنساء.
- النساء اللاتي يعشن تحت احتلال أجنبي، إضافة إلى العاملات المهاجرات، العربيات وغير العربيات، يتعرضن بصفة خاصة إلى العنف—وهن يحتملن نصيبا مضاعفا من المعاناة.

الحقوق القانونية

- يؤكد التقرير على أنه بالرغم من أن معظم البلدان العربية، 17 بلدا من مجموع 21، وقعت وصادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، إلا أنها أثقلت الاتفاقية بالتحفظات العديدة التي أضافتها على الاتفاقية وبالتالي جردتها من محتواها. ويقول التقرير إن الدول العربية استندت في تحفظاتها على مواد الاتفاقية إلى مبررين اثنين: أن المواد المعنية في الاتفاقية تتعارض مع التشريعات الوطنية، أو أنها تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية.
- اقتصرت التحفظات التي أدخلتها الدول العربية على المواد التالية من الاتفاقية:

- ◀ المادة 2، التي تنص على المساواة أمام القانون وتحظر التمييز ضد النساء في الدساتير والتشريعات الوطنية (مصر، والعراق، وليبيا، والمغرب، والجزائر، والبحرين، وسورية، والإمارات العربية المتحدة)؛
- ◀ المادة 9، وتتعلق بالمساواة في حقوق المواطنة والجنسية (مصر، وتونس، والعراق، والأردن، والمغرب، والكويت، والجزائر، ولبنان، والسعودية، والبحرين، وسورية، والإمارات العربية المتحدة، وعمان)؛
- ◀ المادة 15، وتتعلق بالمساواة بين النساء والرجال في المكانة القانونية في الشؤون المدنية (تونس، الأردن، المغرب، الجزائر، البحرين، سورية، الإمارات العربية المتحدة، وعمان)؛
- ◀ المادة 16، وتتصل بالزواج والعلاقات الأسرية (مصر، تونس، العراق، ليبيا، الأردن، المغرب، الكويت، الجزائر، لبنان، البحرين، سورية، الإمارات العربية المتحدة، وعمان)؛
- ◀ المادة 29، وتتعلق بالتحكيم بين الدول الأطراف في الاتفاقية وإحالة الخلافات المتعلقة بتفسير الاتفاقية وانطباقها إلى محكمة العدل الدولية (مصر، اليمن، تونس، العراق، المغرب، الكويت، الجزائر، لبنان، السعودية، البحرين، سورية، الإمارات العربية المتحدة، وعمان).

- يرجع الفضل للمشرعين العرب، وخصوصا الجهات التشريعية الدستورية، باحترام مبدأ الفروق الجنسانية ومحاولة تنظيم التأثيرات الناجمة عن هذه الفروق في التشريعات.
- وقع المشروعون العرب في بعض الحالات في المغالاة في عملهم لإنهاء التحيز القائم على أساس نوع الجنس، وأدى ذلك من الناحية الفعلية إلى إضفاء صفة قانونية على التمييز.
- تملك النساء العربيات حاليا الحق بإضافة شروط معينة على عقد الزواج ما لم تتعارض هذه الشروط مع الشريعة الإسلامية، وقد وضع المشروعون قوانين تنص على حق الزوجة بالوصاية على أطفالها حتى تصل أعمارهم إلى سن يتجاوز العمر المعتاد لانتقال الوصاية إلى الأب، إذا اعتبر ذلك في مصلحة الأطفال، وكذلك أن تحتفظ الزوجة ببيت الزوجية بوصفه بيت الوصاية على الأطفال.
- ولكن قوانين العمل، والقانون الجنائي وقانون الجنسية ما زالت تحتوي على تمييز قائم على أساس نوع الجنس. فقوانين الأسرة في العديد من البلدان العربية، على سبيل المثال، تضع عقوبات على الزوجة التي تترك بيتها للذهاب للعمل دون رضا الزوج. ويحظر قانون العمل الليبي توظيف النساء في أعمال لا تتناسب مع "طبيعتهن"، كما تضع السعودية قيودا شديدة على عمل المرأة. وتحتوي العديد من قوانين العمل على مواد تمنع المرأة من العمل أثناء ساعات الليل.
- إن العديد من قوانين العمل الموجودة حاليا في الدول العربية تحمي المرأة العاملة. فالدستور المصري والدستور الأردني وقوانين العمل في بعض الدول الأخرى تحظر صراحة التمييز على أساس نوع الجنس في مكان العمل. كما تضمن العديد من البلدان للمرأة الحق بالحصول على إجازة أمومة من العمل، وتحظر فصل المرأة من العمل أثناء الحمل أو إجازة الأمومة، وتضمن للنساء إجازات للعناية بالأطفال وأوقات محددة لإرضاع الأطفال. ويمنح قانون العمل الأردني العمال من الرجال والنساء الحق بتمديد إجازاتهم لمرافقة الزوج/الزوجة إلى مكان عمل جديد.
- وقعت العديد من الدول العربية اتفاقيات المساواة بين العاملين والعاملات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، ولكن التشريعات الوطنية متفاوتة بشدة بهذا الخصوص. فالقوانين في بعض البلدان تنص صراحة على تقديم أجر متساو عن أداء العمل ذاته (كما هو الحال على سبيل المثال في العراق والكويت وليبيا وسورية)، في حين لا توجد أي مواد قانونية على الإطلاق حول هذا الأمر في بلدان أخرى (البحرين)، وتتص القوانين في بلدان أخرى على تقديم أجر متساو فقط في حالة قطاع الخدمة المدنية (قطر والسعودية).
- تتضمن قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية حيزا واسعا من الاختلافات ما بين المقاربات التقدمية، التي توجد بصفة خاصة في البلدان المغاربية في شمال إفريقيا (المغرب وتونس والجزائر)، وبين سائر

المنطقة حيث مازال هناك قدر كبير من اللامساواة. ففي المنطقة المغاربية، فإن قوانين الأحوال الشخصية في تونس هي القوانين العربية الوحيدة في هذا المجال التي تنطبق على جميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية. فالمرأة هناك تتمتع بحق التصرف نيابة عن نفسها عند عقد الزواج، حتى وإن كانت لم تتزوج في السابق.

- تشكل حالة الكويت مثالا متعارضا. فليس هناك أي قيود على تعدد الزوجات باستثناء شرط واحد: "لا يجوز للرجل الزواج من زوجة خامسة حتى يحل زواجه من إحدى زوجاته الأربع وتتقضي فترة العدة للزوجة المطلقة". ويعرف القانون الكويتي الطلاق بأنه حل عقد الزواج الشرعي من قبل الزوج أو شخص موكل منه بواسطة النطق بالعبارة المحددة للطلاق.
- عادة ما تفرض القوانين الجنائية العربية معايير مختلفة بين الرجال والنساء، وعادة ما يقوم القضاة في المحاكم الجنائية العربية بالتصرف ضمن سلطتهم على الاختيار، لتعديل الأحكام الصادرة وفقا للنوع الاجتماعي للمدعى عليه.

التهميش الاقتصادي

- إن معدل النشاط الاقتصادي للنساء العربيات—ويعرف بأنه حصة الإناث من السكان اللاتي يبلغن من العمر 15 عاما أو أكثر ويشاركن في توفير الأيدي العاملة أو أنهن مستعدات للعمل في إنتاج البضائع والخدمات— هو أقل معدل في العالم، إذ يبلغ 33 بالمئة، مقارنة مع 69 بالمئة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، وأكثر من 60 بالمئة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وأكثر من 40 بالمئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ويبلغ المعدل العالمي للنساء 56 بالمئة.
- هناك عوامل عديدة تؤدي مجتمعة إلى زيادة البطالة بين النساء، ولا سيما النساء المتعلقات. ومن ضمن هذه العوامل ضيق سوق العمل، وبطء خلق فرص العمل الجديدة، وانتشار التعليم بين النساء مع استمرار التفضيل الاجتماعي غير المستند إلى أسباب منطقية بأنه ينبغي منح فرص العمل المتوفرة للرجال.
- تظهر التجارب السابقة في البلدان العربية أنه في أوقات الكساد الاقتصادي، فإن النساء هن من يخسرن أعمالهن أولا، في حين أنهن آخر من يحصل على الوظائف في أوقات التوسع الاقتصادي. ويظهر هذا الأمر من خلال انخفاض عدد النساء العاملات خلال النصف الأول من عقد التسعينات في مصر، وهي فترة شهدت نموا اقتصاديا بطيئا، وخصوصا في القطاع الخاص، بينما ارتفع عدد الرجال العاملين خلال الفترة ذاتها.
- من المتوقع خلال السنوات المقبلة ازدياد عدد النساء اللاتي يبحثن عن عمل في البلدان العربية. ويقدر معدل نمو القوى العاملة في البلدان العربية بـ 3,5 بالمئة سنويا خلال الفترة بين العامين 2000 إلى 2010، بينما يقدر معدل نمو القوى العاملة للنساء بـ 5 بالمئة.
- يتزايد عدد النساء العربيات من صاحبات الأعمال ازديادا مضطردا. ففي البحرين على سبيل المثال، زاد عدد النساء من صاحبات الأعمال من 193 عام 1991 إلى 815 عام 2001 – وهي نسبة تزيد عن 322 بالمئة. وفي السعودية، تتراوح التقديرات لعدد الأعمال التي تملكها نساء ما بين 20,000 إلى 40,000، وفي تونس ازداد عدد النساء من صاحبات الأعمال من 2,000 عام 1998 إلى 5,000 عام 2005.

النساء في ميدان الفنون والإعلام

- وفرت وسائل الإعلام الجديدة للنساء فرصا للتعبير والحوار حول قضايا الجنس الاجتماعي، وهي فرص غير متوفرة في الوسائل التقليدية.

- وفي الوقت ذاته، وفرت شبكات الاتصال العالمية منابر جديدة للمحافظين والتقليديين يقومون عبرها بمهاجمة جميع أنواع الخطاب التي تناصر تحرير النساء وتطورهن ومشاركتهن في الإنتاج والعمل الإبداعي.
- تتوسع وسائل البث الإعلامي حاليا في العالم العربي، وخصوصا القنوات التلفزيونية الفضائية والمطبوعات، وتوفر هذه الوسائل المزيد من فرص العمل للنساء في بعض البلدان. ولكن ملكية وسائل الإعلام السياسية والإخبارية تظل إلى حد كبير معقلا للرجال. ويظل اهتمام النساء العربيات بالإعلام محصورا إلى حد بعيد في شواغل مثل الطبخ، والتدبير المنزلي، ومواد التجميل.
- لم يقتصر دور الرواية الأدبية العربية على مهاجمة الصور النمطية عن المرأة، بل ألقت الضوء أيضا على جوانب من قمع المرأة ودورها ككائن تابع لتخليد سيطرة الرجل. إن العوالم التي خلقها مشاهير الروائيين العرب مثل نجيب محفوظ، وعبد الرحمن منيف، وحنا ميناء، وآخرون، في سردهم الإبداعي أظهرت التحول والتناقض في الوضع الاجتماعي العربي في جميع نواحيه، خصوصا العلاقة بين الذكر والأنثى. وقد أصبح الأدب النسائي أكثر بروزا مع ظهور روايات من النساء مثل كوليت خوري، وغادة السمان، وأحلام مستغانمي، وهدى بركات، ورضوى عاشور، وليلى الأطرش، وسحر خليفة، وليلى العثمان.
- عملت السينما العربية في السنوات الأخيرة على تحدي التراتبية القائمة، من خلال تقديم وصف صريح لقمع النساء وتأثير ذلك على ذهنيتهن. في عام 2004، تسبب فيلم "بحب السيماء" الذي أخرجه أسامة فوزي، بحملة احتجاج عامة في مصر وفي العالم العربي عموما، إذ يسرد قصة امرأة قبطية تعاني من الحرمان الجنسي بسبب التطرف الديني لزوجها، وتدخل في علاقة جنسية مع رجل آخر. كما حدثت موجة احتجاج كبيرة أخرى عام 2005 على أثر ظهور الفيلم المصري "الباحثات عن الحرية"، لمخرجه إيناس الدغدي. ويتناول الفيلم مشاكل ثلاث نساء من مصر ولبنان والمغرب يعيشن في باريس ويبحثن عن الحرية التي افتقدنها في بلدانهن. وقد ظهرت عشرات المقالات تهاجم الفيلم، وأطلق بعضها على الفيلم اسم "الباحثات عن الجنس". كما تعرضت ملصقات الفيلم للتخريب، وصدرت دعوة عامة للناس بعدم مشاهدة الفيلم. وقد تعرضت المخرجة لعدد كبير من الاتهامات الزائفة، وتلقت عدة تهديدات بالقتل.
- وفي السياق ذاته، أصبحت السينما في الجزائر والمغرب وتونس، وبصفة متزايدة منشغلة بمسائل تعتبر من المحاذير، مثل مشاكل العنف الجنسي، وظلم القوانين، ومشاكل التهميش والإقصاء.

الحقوق المرتبطة بالنوع الاجتماعي ليست بضاعة غربية مستوردة للعالم العربي

- على الرغم من أنه عادة ما ينظر إلى قضية تمكين المرأة بوصفها قضية مستوردة من الغرب—وخصوصا بعد أن قادت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 القوى الغربية إلى أن تهتم اهتماما فاعلا بتحرير المجتمع العربي— إلا أن هذه القضية لها جذور عميقة في المنطقة. فقد تأسست أول "جمعية تعليمية للمرأة" في مصر عام 1881، وكان هدفها الرئيسي رفع مستوى الوعي العام بشأن حقوق المرأة. وشهد عقد الأربعينات من القرن الماضي أثناء الفترة الاستعمارية تزايدا كبيرا في عدد المنظمات النسائية، وقد كرست معظمها جهودا واهتماما بقضايا تعدد الزوجات وحق المرأة في التعليم. كما حشدت الحركات النسائية العربية جهودها في البداية لدعم التحرر الوطني، ومن ثم بعد الاستقلال اتجهت نحو قضاياها الخاصة.
- بصفة عامة، يمكن اعتبار العدد المتنامي من الجمعيات والمنظمات النسائية في العالم العربي ظاهرة إيجابية، تشير إلى تعدد صحي على مستوى الخطاب وفي النشاطات.

* * *

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

الآنسة سوسن غوشة، مسؤولة اتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

هاتف: 906-5390 (212) 1 + أو هاتف محمول رقم 0671-213 (917) 1 + ؛ بريد إلكتروني: sausan.ghosheh@undp.org

السيد بنجامين كرافت، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك
هاتف: +1 (212) 906-5344 أو +1 (212) 906-5382 ؛ بريد إلكتروني: benjamin.craft@undp.org

السيد جون فابر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف وباريس
هاتف: +41 22 917 8542 أو هاتف محمول رقم: +41 79 437 0776

السيدة تشاندريكا ديشباناندي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لندن
هاتف: +44 20 7396 5338 أو هاتف محمول رقم: +44 7957 460 246

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشبكة المعنية بالتنمية للأمم المتحدة. نحن نتواجد فعلياً في 166 قطراً، ونعمل كشركاء بحظون بنقّة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل مساعدتهم في إيجاد الحلول بأنفسهم لتحديات التنمية العالمية والوطنية. يمكنكم الحصول على وفرة من المعلومات على موقعنا: www.undp.org